



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع
استراتيجياتها السياسية والاقتصادية (2007 - 2018)

إعداد

أحمد عبد الجليل علي عيساوي

إشراف

د. عثمان عثمان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط التنموية السياسية
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

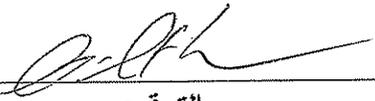
2022م

مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع
استراتيجياتها السياسية والاقتصادية (2007 - 2018)

إعداد

أحمد عبد الجليل علي عيساوي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2022/03/27م، وأجيزت:



التوقيع



التوقيع



التوقيع

د. عثمان عثمان

المشرف الرئيسي

د. نصر عبد الكريم

الممتحن الخارجي

د. هيثم عويضة

الممتحن الداخلي

الإهداء

إلى من علماني حُب العلم والحلم، و زرعاً داخلي بذور السعي والطموح نحو النجاح .. والداي

العزیزان .. أطال الله في عمرهما.. طالما تمنيا رؤيتي أتقلد شهادة الماجستير.

إلى شريكة حياتي.. رفيقة الدرب.. زوجتي العزيزة التي جعلت من الحلم حقيقة، التي سعت

لترويض الصعاب أمامي.. التي ساندتني وتحملت معي ليرى عملي هذا النور...

إلى نور عيني.. فلذة كبدي.. أولادي أغلى ما أملك.. الذين أرى من خلال عيونهم النور

والمستقبل المشرق، أدعوا الله أن يوفقهم في كل خطوة

إلى الخال العزيز رامي، الذي أكن له كل المحبة والاحترام.. والذي ساندني طوال مسيرتي

التعليمية

إلى إخوتي و أخواتي العزيزات، إلى أصدقائي وكل من دعمني وشجعني ومنحني بعضاً من

القوة لإنجاز هذه الرسالة..

الشكر والتقدير

الحمد لله القدير الذي أعانني على إتمام هذا البحث، على هذا النحو من التوفيق .. والصلاة والسلام على نبينا محمد عليه أفضل الصلوات، و بعد...

أتقدم بكامل الشكر و العرفان والتقدير لكل من كان له دور في اتمام هذا العمل وإنجازه.. لكل من قدم لي يد العون والمساعدة ولم يبخل عليّ في اي معلومة

و أخص بالذكر الدكتور عثمان عثمان صاحب العقل المنير والفكر المبدع ، الذي لم يبخل عليّ في علمه وخبرته ومد لي يد العون ومنحني من وقته الثمين الكثير.. فيسعدني أن أتقدم له بأسمى آيات الشكر والتقدير

كما وأتقدم بالشكر لجامعة الحصار والانتصار - جامعة النجاح الوطنية - ممثلة برئيسها وعمادة الدراسات العليا وأعضاء الهيئة التدريسية كافة لتقديمهم التسهيلات اللازمة لإنجاز هذه الرسالة

كما و أتقدم بكامل الشكر والتقدير الى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور هيثم عويضة والأستاذ الدكتور نصر مفرج لما قدموه من جهود في قراءة هذه الرسالة وتحسينها بملاحظاتهم القيّمة فجزاهم الله خير جزاء

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية (2007 - 2018)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي
أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: أحمد عبد الكليل علي عبد اودي

التوقيع: أحمد عبد اودي

التاريخ: 2018/12/27

فهرس المحتويات

ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ي	فهرس الملاحق
ك	الملخص
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
1	1.1 مقدمة الدراسة
2	1.2 مشكلة الدراسة
4	1.3 أسئلة الدراسة
5	1.5 أهمية الدراسة
6	1.6 أهداف الدراسة
7	1.8 حدود الدراسة
7	1.9 فصول الدراسة
9	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
11	2.2 الإطار النظري والمفاهيمي
12	2.3 السياسة المالية الفلسطينية: النشأة والتطور والمحددات
13	2.3.1 المحددات الخارجية
16	2.3.2 المحددات الداخلية
17	2.3.3 مرتكزات السياسة المالية الفلسطينية
25	2.4 تطور السياسة المالية الفلسطينية خلال الفترة 1995 - 2018
25	2.4.1 التطورات القانونية للسياسة المالية للفترة 1995 - 2018
29	2.4.2 التطورات الإجرائية والإدارية
32	2.4.3 التطورات في النظام الضريبي الفلسطيني 1995 - 2018
34	2.5 الدراسات السابقة

39 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
41 الفصل الثالث الإطار العملي للدراسة (إجراءات الدراسة)
41 3.1 منهجية الدراسة
42 3.2 مجتمع الدراسة
42 3.3 عينة الدراسة
42 3.4 أدوات الدراسة
42 3.4.1 الاستبانة
45 3.4.2 المقابلة
46 3.6 إجراءات الدراسة
47 3.7 المعالجات الإحصائية
48 الفصل الرابع عرض نتائج الدراسة
48 4.1 المقدمة
48 4.2 النتائج المرتبطة بأداة الدراسة الأولى (الاستبانة)
50 4.3 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
50 4.3.1 نتائج السؤال الأول
53 4.3.2 نتائج السؤال الثاني
56 4.3.3 نتائج السؤال الثالث
57 4.3.4 نتائج السؤال الرابع
61 4.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
65 4.5 النتائج المرتبطة بأداة الدراسة الثانية (المقابلة)
70 الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات
70 5.1 مناقشة نتائج الدراسة
70 5.1.1 مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي
73 5.1.2 مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
75 5.2 التوصيات
77 المراجع العلمية
81 الملاحق
b Abstract

فهرس الجداول

- جدول (1) عدد الفقرات وقيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) 44
- جدول (2) درجات احتساب مستوى الموافقة لمحاور الدراسة وفقراتها 45
- جدول (3) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية 49
- جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول المتعلقة بمدى وضوح تطبيق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية 52
- جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني المتعلق بمدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية 54
- جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث والمتعلق بمدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية 90
- جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع والمتعلق بالتحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية 91
- جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة والدرجة الكلية مرتبة تنازلياً 59
- جدول (9) نتائج اختبار ت لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لمقياس محاور الاستبانة المتعلقة بدراسة مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية 60
- جدول (10) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير الجنس 92
- جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير العمر 93
- جدول (12) نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير العمر 94
- جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير مكان السكن 95
- جدول (14) نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير مكان السكن 96

جدول (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير المؤهل العلمي..... 97

جدول (16) نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير المؤهل العلمي..... 98

فهرس الملاحق

81	ملحق (أ) أداة الدراسة الاولى (المقابلة)
83	ملحق (ب) أداة الدراسة الاولى (الاستبانة)
89	ملحق (ج) أسماء المحكمين لأداتي الدراسة
90	ملحق (د) الجداول

مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية
(2007-2018)

إعداد

أحمد عبد الجليل علي عيساوي

إشراف

د. عثمان عثمان

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية في الفترة الواقعة ما بين 1995-2018، من خلال تحديد مجموعة المحددات الخارجية والداخلية المؤثرة على الواقع الاقتصادي والسياسي الفلسطيني في ظل بيئة إجرائية وقانونية محددة، بالإضافة الى تحديد مدى صلاحية الاستراتيجية السياسية التي تعمل بها السلطة الفلسطينية في ظل الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيقها من خلال سياستها المالية المتبعة.

ويهدف التوصل الى نتائج الدراسة اعتمد الباحث على كلاً من المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أداة الدراسة الأولى (المقابلة)، والمنهج الاحصائي من خلال استخدام التحليل الاحصائي لأداة الدراسة الثانية (الاستبانة)، من خلال التركيز على منهج دراسة الحالة التي امتدت خلال الفترة الزمنية (1995-2018)، حيث قام الباحث باختيار عينة عشوائية تكونت من (60) موظف وموظفة من وزارة المالية الفلسطينية، بالإضافة الى إعداد (5) مقابلات مع مجموعة من الأفراد المطلعين على موضوع الدراسة بهدف الاستفادة من آرائهم وبالتالي الإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها.

وأشارت نتائج الدراسة الى وضوح تطبيق السياسة المالية الفلسطينية حيث أظهرت نتائج الدراسة ان السلطة الفلسطينية توجه تطبيق سياساتها المالية من خلال أنشطة وزارة المالية الفلسطينية، وتتحكم وزارة المالية الفلسطينية في تطبيق السياسات المالية المتفق عليها، بالإضافة الى ان السياسات المالية

للسلطة الفلسطينية تتوافق بدرجة متوسطة مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية، كما ظهرت اختلافات واضحة باهتمام الحكومات المتعاقبة بتطبيق الاستراتيجيات المالية والاقتصادية، وأوضحت نتائج الدراسة أيضاً وجود مجموعة من التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية والتي تشكل عقبات واضحة في توافرها مع استراتيجيتها السياسية.

واعتماداً على نتائج الدراسة قدم الباحث مجموعة من التوصيات والتي نصت على ضرورة قيام الحكومات الفلسطينية بوضع خطط واضحة المعالم تتعلق بأهدافها وسياساتها المالية، وتقديم تفاصيل مستمرة عن الأوضاع المالية والاقتصادية التي تمر بها، وضرورة قيام السلطة الفلسطينية بتقليل اعتمادها على أموال المقاصة الفلسطينية والعمل على توفير مصادر دخل أخرى لها، أو العمل على ضمان استلامها لمستحقاتها المالية من الجانب الإسرائيلي بطريقة مضمونة وبرعاية أطراف دولية خاصة، بالإضافة إلى ضرورة العمل على وضع لجنة مشتركة قادرة على صياغة استراتيجيات وسياسات مالية واضحة بهدف دراستها والعمل على تطبيقها، بالإضافة إلى مراجعتها باستمرار لتبقى قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة، والعمل على ضرورة توفير الدعم المادي من خلال تبني السلطة الفلسطينية لمجموعة من المشاريع العامة القادرة على زيادة إيراداتها العامة والتقليل من اعتمادها على المساعدات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: توافق، السياسة المالية؛ السلطة الفلسطينية؛ السياسية والاقتصادية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تشكل السياسة المالية أهمية كبيرة لإقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتظهر أهميتها من خلال دورها الفعال في التغلب على المشاكل الاقتصادية المختلفة التي قد تواجه الدول والتي تتعلق بالبطالة، والتضخم، والنمو الاقتصادي، بالإضافة الى علاقتها بزيادة حجم الاستثمار، لذلك دائماً ما تسعى الوزارات المالية المختلفة من أجل إقرار السياسات المالية الأفضل من وجهة نظر الدولة تبعاً للموارد القومية المتوفرة لديها¹.

تهتم السياسة المالية بكافة الأنشطة والمسائل المتعلقة بالحكومة من نفقات وإيرادات وعمليات الإقراض وطرق استخدام هذه النشاطات للتأثير على الاقتصاد القومي، ويختلف سلوك الدولة الاقتصادي بصورة جوهرية عن سلوك القطاع العائلي الاستهلاكي أو القطاع الاستثماري الخاص، وليس بالضرورة أن تهدف الحكومة الى تحقيق الربح من الاستثمار وانما أيضاً لا تتقيد في نفقاتها بدخل محدد، كما أن الحكومة تحدد النفقات التي ترغب بها ثم تقوم بالحصول على الإيرادات من مصادرها المتعددة لكي تستطيع تغطية التزاماتها، ومنها الضرائب والقروض والمساعدات الخارجية وغيرها من المصادر التي يمكنها الاعتماد عليها لتحقيق سياستها المالية. ويعتبر الاقتصاد الفلسطيني حالة خاصة مختلفة عن الكثير من اقتصاديات الدول الأخرى، كون السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني يخضعان للإحتلال الإسرائيلي².

¹ دراوسي، مسعود (2006). "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 12.

² عبد الرازق، عمر (2004). "السياسة المالية الفلسطينية"، معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنمية- رام الله، ص 6.

ويعاني الاقتصاد الفلسطيني من شح الموارد وقلة المساعدات وضعف مصادر التمويل بالإضافة الى ممارسات الاحتلال المختلفة من حجز لأموال المقاصة وغيرها من الأساليب، التي تحول دون قدرة الحكومات الفلسطينية على اتباع منهج وطريقة واضحة ومستقلة لتطبيق سياساتها المالية تحت مظلة الاستراتيجيات العامة لها، فقد أشارت التقديرات الخاصة بالأعوام السابقة الى تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3% في عام 2018 مقارنة بالعام 2017، وانخفاض في عجز الميزان التجاري الفلسطيني بنسبة 8%، كما سجل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2018 انخفاضاً طفيفاً مقارنة مع العام 2017.¹

وفي ظل هذه الظروف يظهر الدور الكبير الذي تمارسه السياسة المالية في تحقيق الاستراتيجية السياسية المحلية والتنمية في الأراضي الفلسطينية الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي، حيث باتت تشكل هذه السياسات الأداة الأهم لتحقيق أهداف الحكومات الفلسطينية المتعاقبة التي تسعى الى تطبيق خططها الاستراتيجية بأفضل الطرق في ظل جميع التحديات والعقبات والاتفاقات المكبلة للسلطة الفلسطينية.

1.2 مشكلة الدراسة

تعود تجربة السلطة الفلسطينية في السياسة المالية من خلال اصدار الموازنة العامة في العام 1995 والذي شهد إصدار أول موازنة عامة فلسطينية بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في العام 1994 وانتشارها في العام 1995 في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقبل الحديث عن السياسة المالية الفلسطينية لا بد بداية من مراجعة الأدوات المتاحة للسياسة المالية بحسب "اتفاق باريس الاقتصادي"، بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل الموقع بتاريخ 29/4/1994، حيث حدد هذا الاتفاق المسؤوليات والصلاحيات الاقتصادية المناطة بالسلطة الفلسطينية بشكل دقيق ومفصل.

¹ عوض، علا (2018). "أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2018"، مركز الإحصاء الفلسطيني، تاريخ الدخول: 2021/5/2، عبر الرابط الالكتروني <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3340>.

ويعتبر اتفاق باريس الاقتصادي ملحقاً لاتفاق السياسي المعروف باتفاق أوسلو الموقع بين الطرفين في أيلول من العام 1993، المرجع الأساسي للصلاحيات الاقتصادية والسياسية التي منحت للسلطة الفلسطينية. وقد تناولت المواد الثالثة والخامسة والسادسة الأدوات قس اتفاق باريس الاقتصادي والتي تخص الإيرادات العامة كالضرائب بأنواعها وآلية المقاصة بين السلطة وحكومة إسرائيل. وفي حين كانت الصلاحيات واسعة في الإنفاق العام وضرائب الدخل والضرائب المباشرة والإيرادات غير الضريبية، كانت تلك الصلاحيات ضمن حدود وبتجاه واحد سواء في مجال ضريبة القيمة المضافة أو ضرائب الجمارك والمكوس أو أية ضريبة يمكن استخدامها في توفير ميزة تنافسية للمنتجات الفلسطينية مقابل المنتجات الإسرائيلية¹.

وتسعى الحكومات الفلسطينية المتعاقبة الى تنفيذ العديد من الخطط الاستراتيجية التي تهدف لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الإنجاز على المستوى الخدماتي والاداري، وذلك من خلال قيامها بوضع خطط سياسية واستراتيجية محددة المدى اعتماداً على احتياجات المجتمع المحلي الفلسطيني، وتواجه هذه الحكومات صعوبة في ايجاد مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ هذه الخطط والمشاريع، في حين تعتمد على سياسات مالية خاصة بها لتوفير التمويل المطلوب، لذلك لا بد وان ترتبط السياسات المالية الفلسطينية ارتباطاً واضحاً باستراتيجياتها السياسية وتتوافق معها لضمان تحقيق الأهداف المنشودة والتي تتعلق بالتنمية والاصلاح.

اعتماداً على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في تحديد مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية في الفترة الواقعة ما بين 1995-2018، من خلال تحديد مجموعة المحددات الخارجية والداخلية المؤثرة على الواقع الاقتصادي والسياسي الفلسطيني في ظل بيئة إجرائية وقانونية

¹ سامي، يوسف (2011). *المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية (1967-1993)*، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1، غزة، ص 17.

محددة، بالإضافة الى تحديد مدى صلاحية الاستراتيجية السياسية التي تعمل بها السلطة الفلسطينية في ظل الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيقها من خلال سياستها المالية المتبعة.

1.3 أسئلة الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها وأهدافها السياسية لدى الحكومات الفلسطينية المتعددة في ظل التبعية للإحتلال الإسرائيلي من ناحية، وما مدى تأثير الصعوبات والتحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية وكيفية مواجهتها من ناحية أخرى؟

ينبثق عن هذا السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى توافق السياسات المالية المختلفة لدى الحكومات الفلسطينية المتعددة مع الاستراتيجيات السياسية الفلسطينية؟
2. كيف تؤثر السياسات المالية التي تهتم السلطة الفلسطينية بتنفيذها ومتابعتها وتوفير التمويل الخاص بها في تحقيق الاستراتيجيات السياسية للسلطة الفلسطينية؟
3. هل تلبي الاستراتيجيات السياسية للسلطة الفلسطينية ولوزارة المالية الأسس الموضوعية لتحقيق السياسات المالية الفلسطينية؟
4. ما مدى اختلاف الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية التي اتبعتها الحكومات المختلفة خلال الفترة (1995- 2018) والمتمثلة بحكومة رئيس الوزراء سلام فياض ورئيس الحكومة رامي الحمد لله في تأثيرها على السياسة المالية للسلطة الفلسطينية؟

1.4 فرضية الدراسة

تسعى الدراسة الى فحص الفرضية الرئيسية التالية: **توافقت السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية خلال الفترة 1995 - 2018.**

1.5 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه كونها تعالج مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية، وما تحتله هذه السياسات من دور أساسي في الحياة السياسية والاقتصادية الفلسطينية، كما أنها تلقي الضوء على السياسة المالية التي تعتمدها السلطة الفلسطينية في ظل التحديات الخارجية المتمثلة في الحصار المالي وضعف مصادر التمويل الخارجية من جانب، وفي التحديات الداخلية المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي وممارساته القائمة على فرض السيطرة والقيود السياسية والاقتصادية والتدخل في الشؤون المالية الفلسطينية من جانب اخر، وتظهر أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

الأهمية العلمية: تتمثل هذه الأهمية في إضافة دراسة جديدة حول موضوع البحث ومشكلته وأسئلته في ظل النقص الواضح في تغطية الخطط المالية والاستراتيجية التي تسعى السلطة الفلسطينية إلى تنفيذها، ويأمل الباحث أن تشكل هذه الدراسة نقطة انطلاق لدراسات حديثة حول هذا الموضوع.

الأهمية العملية: تظهر أهمية الدراسة العملية في الإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها التي تتعلق بمعرفة مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية خلال الفترة (1995- 2018)، من خلال الاعتماد على دراسة الاستراتيجيات والسياسات المنبثقة عن وزارة المالية الفلسطينية من خلال الحكومات المختلفة وما تمثله هذه الوزارة من أداة لتنفيذ السياسات المالية المتعلقة بتحقيق التنمية المالية ضمن تطبيق الاستراتيجيات السياسية الخاصة بالسلطة الفلسطينية وأهدافها الاستراتيجية المتعددة.

وتهتم الدراسة في الإجابة عن مشكلة الدراسة وأسئلتها في الفترة التي يمر بها الشعب الفلسطيني في أزمة مالية بسبب التعقيدات الإسرائيلية وتضييقها على مصادر الجباية والتمويل الفلسطينية، وما تحمله الفترة الحالية من تغيرات فلسطينية داخلية متمثلة في سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وتغيرات سياسية خارجية خاصة بالموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية والظروف العربية غير المستقرة في الدول المجاورة، إضافة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة.

1.6 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. إلقاء الضوء على السياسات المالية للسلطة الفلسطينية خلال الفترة الواقعة ما بين 1995-2018.
2. وصف الاستراتيجيات السياسية المختلفة التي تعمل السلطة الفلسطينية على تحقيقها وتطبيقها بصورة فعالة وبما يخدم مصالح القضية الفلسطينية.
3. إبراز أهم الأنشطة والآليات المستخدمة من قبل وزارة المالية الفلسطينية لتطبيق سياساتها المالية المختلفة.
4. إلقاء الضوء على دور السياسات المالية المختلفة لدى الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وإظهار أوجه الشبه والاختلاف في سياساتها المالية.
5. التعرف على أهم التحديات والمعوقات التي تواجه السلطة الفلسطينية في ظل اعتمادها على سياسات مالية مقيدة تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية التي تحكمها.
6. إبراز المهام المستقبلية المطروحة أمام وزارة المالية الفلسطينية في ظل السياسات المالية المتفق على تنفيذها ضمن خططها الاستراتيجية.

1.7 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج وهي:

المنهج الوصفي التحليلي: يقوم هذا المنهج على وصف الوقائع وتحليلها بدلالة المعلومات المتوفرة حول موضوع الدراسة، وهو أسلوب من أساليب التحليل الذي يركز على جمع المعلومات الكافية حول مشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضياتها والمتعلقة بمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية، وذلك من خلال استخدام أداة الدراسة الأولى (المقابلة).

المنهج الإحصائي: من خلال استخدام التحليل الإحصائي لأداة الدراسة الثانية (الاستبانة) باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، والذي يعتمد على جمع المعلومات المتعلقة بالبحث من عينة الدراسة المكونة من الأفراد العاملين في وزارة المالية الفلسطينية.

1.8 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: يتمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة ما بين (1995-2018) والمتعلقة بالسياسة المالية للسلطة واستراتيجيتها السياسية.

الحدود المكانية: فلسطين - وزارة المالية الفلسطينية.

1.9 فصول الدراسة

تتكون الدراسة الحالية من خمسة فصول رئيسية كما يلي:

الفصل الأول: يعالج هذا الفصل خطة الدراسة وتشمل مقدمة الدراسة ومشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضياتها وأهميتها وهدفها وحدودها والمناهج المتبعة ومفاهيم الدراسة والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: يتناول الإطار النظري والذي يشتمل على المفاهيم والقضايا المتعلقة بعنوان الدراسة والتي تشتمل على المواضيع المتعلقة بالسياسة المالية والاستراتيجية السياسية، إضافة إلى استعراض أهم الدراسات والمراجع التي تبحث هذه القضايا.

الفصل الثالث: يبحث هذا الفصل في الإجراءات المتمثلة في طريقة اعداد الدراسة، وسوف يعتمد الباحث على استخدام أداتين لجمع المعلومات وهما المقابلة والاستبانة، وسوف يتم تناول القضايا التي تتعلق بالدراسة لجمع المعلومات التي تجيب عن مشكلتها وأسئلتها وفرضياتها.

الفصل الرابع: يعرض في هذا الفصل النتائج المتعلقة بالمعلومات التي تم جمعها من عينة الدراسة بهدف الاجابة عن تساؤلات الدراسة.

الفصل الخامس: يتناول مناقشة النتائج والتوصيات التي توصل اليها الباحث بعد جمع المعلومات من عينة الدراسة وتحليلها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المقدمة

تعد السياسات المالية احدى الركائز المهمة والرئيسية في تحقيق أهداف الخطط التنموية الشاملة لأي دولة، بل إن التغيير في أدوات السياسة المالية يعتبر انعكاساً للبرنامج التنفيذي الذي تتبعه الحكومة وتلتزم به ويصبح قانوناً ملزماً كل سنة من خلال قانون الموازنة العامة لتحقيق أهداف الخطط التنموية الشاملة، ولا بد من مراجعة هذه السياسات من حين لآخر للتعرف على نقاط القوة والضعف، والنجاحات والإخفاقات في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها هذه السياسات ومدى فعاليتها¹.

ولا شك أن الوضع الفلسطيني يمثل حالة خاصة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على حد سواء، وتظهر هذه الخصوصية بشكل واضح في دور الحكومة والقطاع العام في التنمية الشاملة، وتعود هذه الخصوصية بالدرجة الأولى إلى كون الاقتصاد الفلسطيني كما الأرض والشعب الفلسطينيين واقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي، ما أدى إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني بصورة شبه الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي².

وقد ازدادت درجة ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي من خلال اتفاقية بارس الاقتصادية التي شكلت ملحقاً لاتفاق ترتيبات المرحلة الانتقالية (اتفاق أوسلو)، ويقيد اتفاق باريس مقدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ السياسات الاقتصادية عامة والمالية بشكل خاص من خلال تكبيل الأدوات المالية

¹ سامي، مرجع سابق، ص 18.

² النجار، سليم (2010). *المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الثابت والمتحول*، مجلة سياسات، العدد 12، معهد السياسات العامة، رام الله، ص 21.

المختلفة وخاصة الإيرادات غير المباشرة من خلال قيود لا تسمح لها بالتححرر من هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي المسيطر عليها¹.

وشكلت الانتهاكات الإسرائيلية لجميع الاتفاقيات والتفاهات وخاصة في موضوع الاستيطان ومصادرة الأراضي وإعلانها منطقة عسكرية مغلقة وتحديد الحركة البشرية والتجارية الفلسطينية فيها ومنعها أحياناً كثيرة، عائقاً رئيسياً لعملية التخطيط للتنمية وصياغة السياسات المختلفة (سواء كانت مرتبطة بالسياسية المالية أو غيرها)، مما جعل عملية التخطيط أمراً بالغاً في الصعوبة والتعقيد، الأمر الذي يجعل عملية تقييم السياسات المالية أمراً غير واقعي، إلا أن الوضع رغم قساوته منح السلطة الفلسطينية صلاحيات كثيرة في مجالات اقتصادية وقانونية وإجرائية تمكنها من لعب دور مهم في التأثير على التنمية الشاملة للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى الرغم من أن هذه الصلاحيات تضيق وتتسع باختلاف المجالات وبمستوى التوتر في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية وفي الأوضاع الإقليمية المحيطة، إلا أن ذلك لا يشكل مانعاً لعملية التقييم الموضوعي لسياساتها كافة وخاصة السياسات المتعلقة بتحقيق التطلعات التنموية للشعب الفلسطيني، حيث أن الهدف الأساس من عملية تقييم هذه السياسات هو الاستفادة من التجربة وتراكم الخبرة بهدف تصحيح المسار في حالة وجود أخطار أو المحافظة على استمراريته في حالة تحقيقه للإنجازات المطلوبة، مما يضمن تحقيق الأهداف المطلوبة أو تعديلها بما يتناسب مع الواقع².

وتأتي هذه الدراسة ضمن هذا السياق لتوضيح تطور السياسة المالية الفلسطينية منذ إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994 وحتى عام 2018، بالإضافة إلى تقييم هذه السياسات، ويتضمن تقييم السياسات المالية مراجعة عملية إعداد الموازنة العامة بمجملها وإدارة تنفيذها، كما يتضمن التقييم مراجعة أدوات السياسة المالية وما حصل عليها من تطورات ومدى ملائمة هذه التطورات مع أهداف

¹ سامي، مرجع سابق، ص 18.

² دروسي، مرجع سابق، ص 14.

السياسات المالية سواء في تنمية الإيرادات العامة أو ترشيد النفقات وربطها بالتنمية أو في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من تنمية شاملة للمجالات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق استقرار اقتصادي.

2.2 الإطار النظري والمفاهيمي

تعرف السياسة المالية على انها "أداة تستخدمها الحكومة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وتغيير الوضع الحالي الذي قد يكون متمثلاً بحالة من الكساد أو التضخم الى وضع جديد يتسم بالاستقرار والقدرة على التطور والنمو"¹.

وتعرف السياسة المالية أيضاً بأنها "تنظيم واستخدام الدولة للبرامج الاقتصادية متضمنة الإيرادات والنفقات لتوجيهها طبقاً لفلسفة النظام السياسي والحكومي السائد"².

وتشمل السياسة المالية على "عدة أدوات وإجراءات تساعد الدولة على التدخل في النشاط الاقتصادي بهدف التأثير فيه والإسراع من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولمساعدة الدول النامية خاصة والتي تعاني من عجز مستمر في الموازنة العامة"³.

كما ان السياسة المالية تحدد المصادر التي تقوم الحكومة بإنفاق دخلها فيها والمصادر التي تحصل منها على الإيرادات وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة⁴.

¹ أبو السعود، محمد فوزي (2004). "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية للنشر، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ص 179.

² النجفي، حسن (1997). "القاموس الاقتصادي"، بغداد، ص 125.

³ عقر، محمد عبد المنعم (1999). "الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 333.

⁴ مطر، كامل (2007). "المالية العامة والتشريع الضريبي"، جامعة فلسطين التقنية، طولكرم، ص 1.

وتعرف السياسة المالية أيضاً على أنها "ما تتخذه الحكومة من إجراءات من خلال التشريعات لتغيير الانفاق أو الضرائب واستخدام التحويلات الحكومية أو المشتريات من السلع والخدمات وذلك لتحويل منحى الطلب الكلي"¹.

ويرى الباحث اعتماداً على ما سبق بأنه يمكن تعريف السياسة المالية على أنها كافة الطرق والوسائل التي تستخدمها الحكومة من إنفاق وضرائب للتأثير على حالة الاستقرار والتوازن الاقتصادي والتضخم والبطالة، وذلك وفقاً لفلسفة النظام الاقتصادي القائم في الدولة سواء كان ذلك نظاماً رأسمالياً أو اشتراكياً أو مختلطاً وذلك بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة، وبالتالي فإن التعريف المستخدم في هذه الدراسة هو ان السياسة المالية تتمثل في عملية التنظيم والاستخدام الأمثل للإيرادات والنفقات لتوجيهها طبقاً لفلسفة الحكومة القائمة عليه.

2.3 السياسة المالية الفلسطينية: النشأة والتطور والمحددات

تعود تجربة السلطة الفلسطينية في الموازنات العامة إلى العام 1995 والذي شهد إصدار أول موازنة عامة فلسطينية بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في العام 1994 وانتشارها في العام 1995 في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقبل تناول السياسة المالية الفلسطينية لا بد من مراجعة الأدوات المتاحة للسياسة المالية بحسب اتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في العام 1994، والذي حدد المسؤوليات والصلاحيات الاقتصادية المسموحة للسلطة الفلسطينية².

وأوضح اتفاق باريس الاقتصادي الصلاحيات الاقتصادية التي منحت للسلطة الفلسطينية، حيث وفر الاتفاق بعض الاستثناءات المحدودة المرتبطة باستيراد بعض السلع المنصوص عليها ضمن ثلاث قوائم سلعية من الدول العربية والإسلامية بشرط الالتزام ببعض الشروط كأن تكون الكميات ضمن احتياجات

¹ احمد، عبد الرحمن يسري (2003). "تطور الفكر الاقتصادي"، الدار الجامعية لطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 199.

² عوض، مرجع سابق، عبر الرابط الإلكتروني <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3340>.

المجتمع الفلسطيني حتى يعاد تصدير الفائض منها إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وأن يتم تمييز بعض السلع ليكون من الممكن منع تسويقها في إسرائيل، بينما استثنى الاتفاق السيارات من القيود الخاصة بصلاحيات فرض الضرائب المختلفة، كما أن الاتفاق الاقتصادي لم يتدخل في أولويات الإنفاق أو في هيكلية الإيرادات العامة والبيئة القانونية التي يمكن أن تعتمد عليها السلطة في مجال الاستثمارات العامة والخاصة والقوانين الأخرى المنظمة للنشاط الاقتصادي الفلسطيني وتلك المحددة للإجراءات المختلفة¹.

وقد أصبحت بنود اتفاق باريس الاقتصادي من أهم العوامل المقيدة للسياسات الاقتصادية الفلسطينية بصورة عامة والسياسات المالية بصورة خاصة، إضافة إلى ما ترتب عليه من التطورات حصلت على الاتفاقات السياسية وفشل ما يعرف بالعملية السياسية التي كان من المفروض أن تنتهي بتوقيع اتفاقية شاملة لتحقيق السلام في المنطقة، وتنقسم العوامل المقيدة للسياسة المالية الفلسطينية إلى قسمين ويمكن تناولها كما يلي:

2.3.1 المحددات الخارجية

تتمثل المحددات الخارجية بمجموعة القيود الإسرائيلية المفروضة على الشعب الفلسطيني وحكومته من جهة والمساعدات الدولية التي تفرض شروطها الخاصة من جهة أخرى، فعلى الرغم من توقيع الاتفاقيات وانهاء جولات طويلة من المحادثات، إلا أن إسرائيل استمرت في التصرف كدولة احتلال مع الفلسطينيين، بل وزادت من حدة إجراءاتها وممارساتها غير القانونية بحقهم، وذلك من خلال زيادة الاستيطان إبان توقيع الاتفاقات السياسية والاقتصادية، ورافق ذلك زيادة واضحة في نهب الموارد الفلسطينية من مياه ومعادن وأراضي، كما ضاعفت من إجراءات الحصار والعقوبات الجماعية ومنع حركة الأفراد والسلع ومنع التصدير وإعاقة الاستيراد وعدم الالتزام الكامل بالتفاهات على المعابر مع الأردن ومصر، خاصة فيما يتعلق بالحركة التجارية².

¹ عوض، مرجع سابق، عبر الرابط الإلكتروني <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3340>.

² الصايغ، يزيد (2002). "الكفاح المسلح والبحث عن دولة"، الطبعة 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص 31.

كما استمرت ممارسات الإحتلال الإسرائيلي وما رافقها من قمع واضح لانتفاضة الأقصى التي بدأت في عام 2000 واستمرت حتى عام 2003، حيث دمرت إسرائيل البنية التحتية الفلسطينية بما في ذلك المطار في قطاع غزة والكثير من المباني الحكومية والمساكن والمصانع، وقامت بجرف آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى قتل وجرح الآلاف من الفلسطينيين، لتقوم بعد كل هذا بالانسحاب من قطاع غزة عام 2005 لتفرض عليه حصاراً برياً وبحرياً وجوياً رافضة إعادة إعمار المطار أو بناء الميناء أو تطوير ممر تجاري بين قطاع غزة ومصر، او بينه وبين الضفة الغربية. وشنت إسرائيل أربع حروب مدمرة على قطاع غزة، وذلك في الأعوام 2006، 2008-2009، 2012، 2014، فدمرت عشرات آلاف المساكن والمدارس والمستشفيات والطرق والمصانع والورش وجرفت مئات الدونمات الزراعية وقتلت وجرحت وشردت عشرات الآلاف، بعد ان اتصلت إسرائيل من التفاهات التي أدت إلى وقف الحرب وأعاقت عمليات إعادة البناء¹.

كما قدم اتفاق باريس الاقتصادي أداة ضغط جديدة للإحتلال الإسرائيلي استخدمها وبصورة مكثفة لتحقيق مآرب سياسية، تمثلت بإعطاءها الحق بجباية الضرائب على السلع المستوردة من إسرائيل ومن خلالها إلى الأراضي الفلسطينية بما في ذلك ضرائب القيمة المضافة والجمارك وضرائب الشراء والإنتاج وغيرها، حيث ينص الاتفاق على أن تقوم حكومة إسرائيل بتحويل الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية على أساس شهري وفق آلية تعرف بالمقاصة، وتشكل إيرادات المقاصة ما يزيد عن 65% من الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، وتقوم بذلك مقابل رسوم جباية تبلغ 3% من إجمالي الإيرادات المحولة².

ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية قامت إسرائيل بعدة مرات بتعليق أو وقف تحويل إيرادات المقاصة إلى السلطة الفلسطينية بهدف ضغط عليها لتحقيق تنازلات سياسية أو نتيجة عقوبات محددة نتيجة بعض

¹ الحسيني، عبد الكريم (2010). "الصهيونية الغرب والمقدس والسياسة"، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 71.

² الصايغ، مرجع سابق، ص 33.

المواقف، باعتبارها وسيلة فعالة للضغط والتأثير على المواقف الفلسطينية السياسية، فعلى سبيل المثال توقفت إسرائيل عن تحويل إيرادات المقاصة كإجراء عقابي بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية العام 2000 ولمدة عامين متتاليين، وتكررت هذه العملية في الفترة ما بعد الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة بإدارة حركة حماس، وفرضت على الأراضي الفلسطينية حصاراً اقتصادياً عاماً وتوقفت عن تحويل إيرادات المقاصة للجانب الفلسطيني لمدة تزيد على ستة عشر شهراً؛ من شهر شباط 2006 إلى شهر تموز من 2007، بعد الانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية والذي حصل منتصف حزيران 2007، وبعد كل فترة تعليق لتحويل الإيرادات العامة، كانت إسرائيل تعيد جزءاً منها وتقوم بخصم مبالغ التسديد أثمان مشتريات الفلسطينيين من الكهرباء والمياه الخاصة بالبلديات والخدمات الطبية أو كعقوبات تحكم به المحاكم الإسرائيلية لصالح إسرائيليين¹.

ويؤكد الباحث على ان الممارسات والإجراءات الإسرائيلية والمتمثلة بوقف تحويل إيرادات المقاصة للحكومات الفلسطينية المتعاقبة أو الخصم منها قد أثرت بصورة واضحة في السياسة المالية الفلسطينية المتبعة وقدرتها على التخطيط ووضع الأهداف التي يمكنها تحقيقها، ويظهر ذلك من خلال حالة الشلل التي تعاني منها أنشطة الحكومة الفلسطينية عند توقف هذه التحويلات، مما يدفع هذه الحكومات الى اللجوء الاقتراض تراض لتسديد التزاماتها والإيفاء بها، بالإضافة الى ما يرافق ذلك من التأخر في صرف رواتب الموظفين الحكوميين، مما يتسبب بشلل واضح في الحركة التجارية المحلية الفلسطينية، وبالتالي التأثير بصورة واضحة على الاقتصاد الفلسطيني والتسبب في التذبذب في إيراداته وقدرته على الوفاء بالالتزامات المطلوبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية بجوانبها المتعددة.

¹ جميل، مسيف (2020). "الإفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانيات العملية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، ص 66.

2.3.2 المحددات الداخلية

تتمثل المحددات الداخلية للسياسة المالية الفلسطينية بصورة رئيسية في نقص الموارد الطبيعية، ويعود السبب في هذا النقص الى عدم اكتشاف إمكانات الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومعظمها غير ممسوح جيولوجياً، مما يعني عدم المعرفة الحقيقية بالموارد الطبيعية المفيدة والتي يمكن استغلالها لصالح تحقيق الاستقرار الاقتصادي الفلسطيني، كما يعرف ذلك سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على جزء كبير من هذه الموارد ونهبها من خلال العدوان المستمر على تلك المناطق التي تحتوي عليها، وتشمل هذه الموارد كلاً من المياه والمعادن وثروات البحر الميت وأراضي المعروفة بمنطقة (ج) والقدس الشرقية. بالإضافة إلى ذلك، فإن فقدان السيادة الفلسطينية على الموارد المهمة يمنع الفلسطينيين من استغلالها وخاصة موارد السياحة الدينية في القدس وبيت لحم، واستخراج الغاز في المياه الفلسطينية قبالة قطاع غزة¹.

وتعاني السياسة المالية الفلسطينية من ضعف خبرة الكوادر القائمة عليها وخاصة في بدايتها عام 1995، إلا أن السلطة الفلسطينية حققت تطوراً حقيقياً في هذا المجال بشهادة صندوق النقد الدولي المشرف على عملية التدريب في المجال المالي حيث وصل الأمر إلى أن منح الصندوق تقارير خاصة للسلطة الفلسطينية تؤكد قدرتها على إدارة العملية المالية وفقاً لمعايير الأداء الدولية المثلى في ظل تطويرها لممارساتها وأنشطتها في هذا المجال².

ويشير الباحث هنا الى ان تقييم أي سياسة مالية تعد خطوة مهمة على صعيد عملية التخطيط لهذه السياسات، فالغاية الأساسية من عملية التقييم هي استنباط الدروس والعبر للاستفادة منها في عملية التخطيط التالية، وتمثل السياسة المالية أهم الاستراتيجيات التي تتبعها الدول لتحقيق الأهداف الاقتصادية

¹ خلف، صلاح (2016). "فلسطيني بلا هوية"، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ص 29.

² هنتش، ابراهيم (2012). "سبل زيادة حصة المنتجات المحلية في الأسواق المحلية والخارجية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، ص 9.

لها، وكما أن التخطيط للسياسة المالية ضرورة لنجاحها، وتقييمها هو الخطوة التي تبين مدى نجاح السياسة ومدى قصورها والثغرات التي عانت منها وتأثير الظروف التي طبقت فيها، مما يشير الى ان أهمية تقييم السياسة المالية الفلسطينية ينبع من ضرورة الاستفادة من التجربة الفلسطينية والعمل على تطوير الأداء للقائمين على وضع السياسة المالية ومحاولة التغلب على المعوقات والتحديات التي تقف في وجه نجاحها وتحقيقها لأهداف الشعب الفلسطيني في التنمية الاقتصادية التي تساهم في استقلاليته اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وعلى الرغم من ان التجربة الفلسطينية ما زالت تجربة فتية إلا أنها تجربة مليئة بالدروس، اذ ان مجموعة العقبات والتحديات التي تواجهها تؤكد على صعوبة تنفيذ السياسات الموضوعية مما يعني ضرورة إيجاد حلول جوهرية تقلل من أثارها السلبية¹.

2.3.3 مرتكزات السياسة المالية الفلسطينية

شكلت الإجراءات المالية التي اتبعتها السلطة الفلسطينية عند نشأتها تمريناً تدريبياً نفذه صندوق النقد الدولي، حيث كانت تفنقر هذه الإجراءات الى وجود رؤية عامة أو تخطيط اقتصادي كلي، إلا أن هذه الإجراءات تطورت مع الزمن لتصل إلى ما يمكن تسميته بسياسة مالية، على الرغم من عدم وجود وثائق رسمية منشورة تعرفها أو توضح ركائزها وأهدافها الإستراتيجية والمرحلية، الا انها قد مرت بمراحل متعددة لتتطور وتنمو².

وقد حققت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة تقدماً واضحاً في هذا المجال، حيث استطاعت في السنوات الأخيرة أن تقلص من فترات التأخر عن الموعد الدستوري، فقد تم إقرار موازنة العام 2016 منتصف كانون ثاني 2016، كما اشترطت على الوزارات والمؤسسات والتي تعد مراكز النفقات إدراج سياسات البرامج والمشاريع التابعة لها في مطالباتها بما في ذلك الأهداف والمخرجات، وتقوم حالياً جميع

¹ خليفة، محمد جبر (2005). "منظمة التحرير الفلسطينية: مشروع ثورية تحررية ام مشروع كيانى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله، ص 8.

² الفلاح، بلال (2018). "تقييم كفاءة سوق العمل الفلسطيني"، معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني (ماس)، رام الله، ص 17.

الوزارات والمؤسسات بتطبيق آليات تخطيطية للبرامج والمشاريع، حيث تم تطوير دليل يوضح كيفية فعل ذلك وتم ترتيب برامج تدريبية للجان متخصصة في إعداد الموازنات والتي تم تشكيلها في المراكز الإتفاقية، والانتقال من إعداد الموازنة لمدة سنة واحدة إلى ثلاث سنوات. كما تطورت العملية برمتها لتستخدم نظاماً محوسباً جهز بتاريخ 18/6/2015، حيث تم اعتماده خصيصاً لتحقيق هذا الغرض، وتم إلزام كافة المؤسسات والمراكز الحكومية به، بالإضافة الى تحديد جلسات استماع لكل مركز إنفاق مع الجهات المختصة في وزارة المالية لتبرير مطالبتها من الموارد وللدفاع عن الوثائق المفسرة لموازنتها، في حين التزمت الحكومة بتحويل إيرادات البلديات المتمثلة بضريبة الأملاك ورسوم المواصلات بصورة شهرية¹.

وعلى الرغم من التطورات المهمة التي قامت بها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في عملية إعداد الموازنة العامة، إلا أنه ما زال هناك إمكانية لتطوير السياسة المالية الفلسطينية لتصبح أكثر توافقاً مع الاستراتيجية المالية المتبعة، ويمكن ذلك من خلال مراعاة ما يلي²:

1. ضرورة اعتماد الحكومة الفلسطينية على الآليات التخطيطية المتعلقة بالسياسة المالية من حيث جعلها أدوات خاصة بتحقيق الأهداف الاقتصادية، مما يعني ضرورة ان يشمل بلاغ الموازنة الأول على الأهداف المطلوبة والطلب من المؤسسات المختلفة اعتمادها بربط أهدافها بها وبيان ذلك بشكل واضح في الوثائق المفسرة أو المبررة للموازنة الخاصة بها.
2. ضرورة توسيع جلسات النقاش والاستماع الخاصة بموازنات المؤسسات المختلفة وبخاصة ذات الأهمية الكبرى اقتصادياً أو اجتماعياً أو ذات الوزن الكبير في الموازنة، لتشمل الفئات المستهدفة وذوي الخبرة في المجالات المختلفة، ومن المفروض ان يدير المجلس التشريعي ونوابه هذا النقاش في محافظاتهم المختلفة وعلى المستوى الوطني، وفي ظل توقف العمل الحالي في عمل المجلس

¹ جميل، مرجع سابق، ص 69.

² عبد الرازق، مرجع سابق، ص 11.

التشريعي، فإنه يجب على الحكومة وضع آلية بديلة تضمن مشاركة واسعة في نقاش الموازنة العامة وأولوياتها.

3. تفتقر السياسة المالية الفلسطينية إلى آليات المرتبطة بتحديد الأولويات التنموية اقتصادياً واجتماعياً وجغرافياً، فليس هناك قوانين أو أنظمة تصنف المناطق والفئات وفق حاجاتها التنموية أو وفق أولويات عامة.

وتظهر مرتكزات السياسة المالية الفلسطينية من خلال خطاب الموازنة العامة والذي يرفق بالموازنة المقدمة للمجلس التشريعي عادةً، وكان أول خطاب تفصيلي للموازنة قدم إلى المجلس التشريعي الفلسطيني مع موازنة العام 2003، وجاءت نصوصه عامة فيما يتعلق بالأهداف التي تطمح الموازنة إلى تحقيقها، وقد نص الخطاب على ما سماه بمرتكزات السياسة المالية الفلسطينية والتي جاءت على شكل عناوين تشتمل عليها كتب السياسة المالية أو السياسة الاقتصادية. بالمقابل، نجد أن خطاب الموازنة شهد تطورات مهمة فيما بعد، فعلى سبيل المثال احتوى خطاب الموازنة للعام 2014 على أهداف للموازنة العامة أكثر تحديداً والتي وضحت بطريقة كمية أيضاً، كما أن الخطاب أشار إلى ضرورة ربط الموازنة العامة بخطة التنمية الثلاثية خلال الفترة الممتدة بين الأعوام 2014-2016.¹

وقد جاءت أهداف الموازنة العامة في عام 2014 في سياق افتراضات متحفظة نسبياً مقارنة مع السنوات السابقة، حيث وضحت الاستمرار الواضح في القيود الإسرائيلية المفروضة على النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية واستمرار الحصار على قطاع غزة ووفقاً لتقديرها بانخفاض النمو خلال الفترة 2014-2016 ليصل إلى 1% فقط عام 2016.²

وتوقعت الحكومة الفلسطينية والتي كانت برئاسة الدكتور رامي الحمد لله ان الافتراضات التي قدمتها في عام 2014 والتي كانت مغايرة لما كان متبعاً في السنوات السابقة، أن تضغط على اسرئيل بصورة

¹ الصايغ، مرجع سابق، ص 33.

² وزارة المالية الفلسطينية (2016). "بلاغ الموازنة العامة: تعليمات إعداد الموازنة العامة 2006-2018"، ص 32.

أكبر من خلال مطالبة الدول المانحة والدول ذات النفوذ لإزالة القيود التي تفرضها على الاقتصاد الفلسطيني ورفع الحصار عن غزة أو تخفيفه، بالإضافة إلى افتراض استمرار الدعم الخارجي للموازنة الفلسطينية. وكانت هذه الافتراضات تبرر السياسة المالية الانكماشية القائمة على تقليص العجز الجاري في الموازنة من خلال ضبط النفقات العامة وخاصة فاتورة الرواتب من خلال عدم رفع الرواتب وعدم زيادة التوظيف العام إلا بالحدود الدنيا وتقليص النفقات التحويلية وزيادة الإيرادات العامة وخاصة من خلال زيادة التحصيل الضريبي وتقليص الدعم للنفط وضبط المتأخرات للقطاع الخاص وتقليصها، ومعالجة موضوع صافي الإقراض من خلال إصلاح قطاع الكهرباء وتحسين الجباية على مستوى البلديات، حيث كان يتوقع خبراء صندوق النقد الدولي أن التخفيف من القيود الإسرائيلية واستمرار الدعم الخارجي يمكن أن يؤديان إلى تسارع النمو الاقتصادي الفلسطيني، مما يساعد في تغطية الآثار السلبية للسياسة المالية المعتمدة على النشاط الاقتصادي وبالتالي التقليل الاحتجاجات الشعبية أو النقابية تجاه سياسات الحكومة¹.

ويشير الباحث على أن خطاب الموازنة العامة يبين مدى التزام الحكومة الفلسطينية بضبط الوضع المالي بحيث يتم تخفيض العجز الجاري ووقف الزيادة في التوظيف العام والنفقات الأخرى وزيادة الإيرادات العامة وخاصة من خلال تحسين الجباية الضريبية واعتماد إستراتيجية للإيرادات العامة تقوم على توسيع القاعدة الضريبية وزيادة درجة الالتزام الضريبي.

وبدأ تراجع النشاط الاقتصادي في الموازنة عام 2003 ضمن ما عرف بالموجة الثانية من الإصلاحات التي تبعت الموجة الأولى والتي كانت في العام 2002 ضمن إطار السياسة الاقتصادية الفلسطينية وهو ما عرف ببرنامج المائة يوم نتيجة السياسة المالية الفلسطينية، جاء هذا البرنامج عقب تشكيل حكومة الإصلاح أثناء الاجتياحات الإسرائيلية لإنهاء انتفاضة الأقصى، بالإضافة إلى الإنجازات الإجرائية

¹ الغلبان، أمين (2019). "الاستراتيجيات الفلسطينية واثرها على الاحتلال الإسرائيلي (1988-2014)", رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص 59.

والإدارية التي تحققت عقب موجتي الإصلاح، فقد أكدت الإصلاحات التي اتبعتها الحكومة على اعتبار نفقات الرواتب والتشغيل العام مشكلة أساسية للوضع المالي الفلسطيني، ومنذ ذلك الحين تبنت السياسة المالية الفلسطينية إجراءات لخفض نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ليصل إلى ما يعرف بالعجز أو الدين العام القابل للاستدامة بمعنى المقذور على تمويله دون ضغط كبير على الموارد المالية للحكومة¹.

وعلى سبيل المثال، كان الهدف في الموازنة العامة في عام 2008 خفض نسبة العجز الجاري للموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 27% في العام 2007 إلى 22% في العام 2008، وبحسب موازنة عام 2009 إلى 17% في العام 2009، ويستمر الانخفاض فيه حسب التقاهمات مع صندوق النقد الدولي إلى 11% في العام 2012، على أن تكون النسبة المستهدفة بعد ذلك بين 5% و10%، إلا أن مجموعة من الأسباب المتمثلة بالممارسات الإسرائيلية وسوء استغلال الموارد الفلسطينية وكثرت النفقات والتهرب الضريبي حال دون حدوث ذلك على الوجه الأكمل والمطلوب واعتماداً على الأهداف والخطط التي كان متفق عليها حينها².

وقد أوضح بيان وزير المالية في موازنة عام 2014 أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال يمر في فترة تراجع للنشاط الاقتصادي أو تباطؤ في النمو، حيق بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1%، مما يعني تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي تراجع في مستويات المعيشة بحوالي 2.2%، إلا أن الإجراءات المالية التي قدمها البيان لم تكن بهدف مواجهة هذا التراجع، بل كانت هذه الإجراءات تؤدي إلى المزيد من التراجع أو التباطؤ في النشاط الاقتصادي الفلسطينية³.

وعلى الرغم من التطور النوعي في خطاب الموازنة من خلال بيان الوزير في العام 2014، وذلك من خلال تحديده للأهداف المالية والإجراءات التي سيتم من خلالها تحقيقها، إلا أنه ما زال يعاني من

¹ جميل، مرجع سابق، ص 71.

² الفلاح، مرجع سابق، ص 19.

³ وزارة المالية، مرجع سابق، ص 36.

مشاكل أهمها عدم توضيح الافتراضات التي يعتمد عليها في تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة للسنوات المقبلة والإجابة عن الكثير من الأسئلة التي يتوقع أن تكون مدار نقاش في المجلس التشريعي لو كان منعقدًا ليناقد الموازنة ويقرها، وفي ظل غياب ذلك يمكننا توضيح مرتكزات السياسة المالية الفلسطينية من خلال التركيز على الجوانب التالية:

1. خفض فاتورة الرواتب واقتصار التوظيف العام على استبدال الخارجين من الوظيفة التقاعد أو الوفاة أو انتهاء الخدمة لأسباب مختلفة مع استثناءات خاصة للتوظيف في وزارتي التعليم والصحة، وهذا ما أكدت عليه خطة احتواء فاتورة الرواتب من خلال توضيحها الأهداف التالية¹:
 - ضرورة المحافظة على فاتورة أجور مستقرة لموظفي الأمن، بحيث يتم مقابلة أي زيادة في الرواتب بتخفيض في العدد، مع استثناء الزيادة المترتبة على الترقيات فقط.
 - تحديد سقف للتوظيف في العام 2005 ليلبلغ 2000 موظفًا في التعليم والصحة وتحديد الزيادة السنوية في الرواتب ب 2% فقط، وعلى الرغم من ذلك أوصى خبراء صندوق النقد الدولي بضرورة تعديل أهداف موازنة عام 2013 لتغطية الفجوة التمويلية ومن ضمن ذلك تجميد الزيادات الإسمية على الأجور (أي زيادات غلاء المعيشة) وتجميد كل الترقيات.
 - عدم تنفيذ العلاوات المهنية للمعلمين وعدم تطبيق المرحلة الثانية من قانون الخدمة المدنية الذي كان متفق عليه في عام عام 1998.
 - تخفيض حصة فاتورة الأجور الرواتب من إجمالي الإيرادات المقدرة في موازنة العام 2006 إلى 80%.
 - تأسيس صندوق دولي خاص لدعم الإصلاحات المالية يشرف عليه البنك الدولي، وتم الاتفاق على أن صرف أي مبالغ من هذا الصندوق مرتبطاً بمدى التزام السلطة الفلسطينية بخطة احتواء فاتورة الأجور والتزامها بالخطة والاهداف المتفق عليها في هذا السياق.

¹ عبد الرازق، مرجع سابق، ص 25.

2. تقليص النفقات الخاصة بأنظمة النفقات التحويلية بحيث تصل إلى مستحقيها فقط، وقد اعتمدت هذه التوصية في موازنة عام 2009 وتم تضمين ذلك في خطة التنمية الفلسطينية للفترة 2011-2013، والهدف من ذلك هو إعادة تقييم المستفيدين من هذه المساعدات، بحيث تصل المساعدات الاجتماعية إلى الأسر التي تقع تحت خط الفقر فقط، وتم في المرحلة الأولى إختيار 47000 أسرة من الضفة الغربية و15000 أسرة من قطاع غزة لعملية تقييم لتحديد من منها بحاجة حقيقية لهذه المساعدات¹.

3. تقليص الدعم لمنتجات النفط والكهرباء، حيث ان دعم منتجات النفط يقع ضمن قسمين الأول يتمثل في فرق السعر بين سعر شراء هيئة البترول من المورد الإسرائيلي وسعر البيع للموزع الفلسطيني بهدف تقليص حوافز شرائه المباشر من موردين إسرائيليين دون فاتورة موحدة، والقسم الثاني يتمثل في الدعم الذي تقدمه الحكومة لشركتي توليد الكهرباء وتوزيعها في قطاع غزة. وفيما يتعلق بقضية دعم الكهرباء فيتمثل في الإعفاءات التي منحها الرئيس الراحل ياسر عرفات في التسعينات من القرن المنصرم لسكان المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة من فواتير الكهرباء، وقد تم الاعتماد على مجموعة من الإجراءات لتقليص الدعم تركيب العدادات مسبقة الدفع ومن خلالها ضبط عملية جدولة الديون القديمة وتسديدها، كما أنه تم تأسيس شركات توزيع وتوليد ونقل كهرباء في المناطق المختلفة من الضفة الغربية تشارك فيها البلديات وهيئات الحكم المحلي الأخرى، وتم إلزام البلديات بنقل صلاحياتها في شراء وتوزيع الكهرباء وبقية الخدمات المرتبطة بها إلى هذه الشركات والتي تدار من خلال مجالس إدارة مستقلة عن الهيئات المحلية ضمن أطر تنظيمية وإدارية خاصة².

4. تطوير طرق إدارة الإيرادات العامة وخاصة ما يتعلق بإدارة الضرائب المختلفة وتوحيدها واستحداث دائرة خاصة بفئة المكلفين الكبار وتوسيع القاعدة الضريبية وتطوير آليات

¹ هنتش، مرجع سابق، ص 11.

² الصايغ، مرجع سابق، ص 34.

التحصيل والمتابعة، والعمل على معالجة تدني نسبة الامتثال الضريبي ولمواجهة حالة التهرب الضريبي¹.

5. معالجة القضايا التي ترتبط بالمتأخرات وجنايتها وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع الخاص والموظفين وصندوق التقاعد وصافي الإقراض.

6. إقرار التعديلات القانونية وخاصة قوانين التقاعد العام والخدمة المدنية وقانون الكهرباء وقانون الشركات وقانون تشجيع الاستثمار وقانون اللوازم (التوريد العام).

ويشير الباحث على ان الاعتماد على هذه الإجراءات كأساس للسياسة المالية الفلسطينية بغض النظر عن الوضع الاقتصادي العام كان لا بد له من التأثير على السياسة المالية التي تعتمد على النمو الاقتصادي لتحقيق النجاحات النسبية في الوصول إلى أهداف الموضوع، الا ان النتائج قد شككت بوجود سياسة مالية فلسطينية، حيث أن السياسة المالية تعرف على أنها إحداث التغيير في الأدوات المالية المتاحة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة والتي تشمل تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب وتطوير مستوى التشغيل المستهدف وضبط التضخم عند مستوى معين وتحقيق التطور الملئم في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الأخرى، الا ان الإجراءات المالية الفلسطينية والتي نطلق عليها سياسة مالية لم ترتبط بهذا التعريف، وإنما هي عبارة عن إجراءات إصلاحية للوضع المالي العام وعادة ما تفرضها المؤسسات المالية الدولية التي تمثلت بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الدول التي ترغب في الحصول على الدعم الخارجي أو القروض الخارجية الميسرة، وعلى الرغم من أهمية الإصلاحات التي دعت لها هذه المؤسسات لم تحقق اهدافها، وفي الحالة الفلسطينية تفاقمت الأوضاع المعيشية الصعبة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني بهدف تحقيق أهدافه السياسية والأمنية.

¹ عبد الرازق، مرجع سابق، ص 62.

2.4 تطور السياسة المالية الفلسطينية خلال الفترة 1995 - 2018

شهدت الساحة الفلسطينية مجموعة كبيرة من التطورات التي ارتبطت بالسياسة المالية خلال الفترة 1995-2018، شملت على تطورات تتعلق بالجوانب القانونية والإجرائية والإدارية والتطورات الكمية للموازنة العامة وتطورات أخرى ارتبطت بالأداء الفعلي لمؤشراتها المختلفة.

2.4.1 التطورات القانونية للسياسة المالية للفترة 1995-2018

ترتبط التطورات القانونية التي تخص السياسة المالية بإصدار القانون المتعلق بتنظيم الموازنة في العام 1998 والذي ينظم إجراءات إعداد الموازنة العامة وفق الرزنامة القانونية، وقانون ضريبة الدخل الذي تم إصداره في عام 2004 وتعديلاته المتتالية وقانون الدين العام، بالإضافة إلى قانون تشجيع الاستثمار الذي صدر في عام 1995 والذي تم تعديله عدة مرات، وقانون اللوازم العامة الذي صدر عام 1998 والذي تم تعديله مرتان¹.

كما أن القوانين المؤثرة في السياسة المالية بصورة غير مباشرة تشمل قائمة طويلة من القوانين الاقتصادية والاجتماعية منها على سبيل المثال قوانين المصارف والشركات ومكافحة الاحتكار والضمان الاجتماعي وقوانين التعليم والصحة وغيرها، وخضعت العديد من القوانين لتعديلات كثيرة وفي سنوات متقاربة، فمثلاً خضع قانون ضريبة الدخل للتعديل أكثر من مرة في السنة خلال الأعوام 2012، 2014 و 2015، كما خضع قانون تشجيع الاستثمار للتعديل أربع مرات منذ إصداره أول مرة عام 1995. بالإضافة الى أن تعديلات القانون التقاعد العام وفق خطة شاملة لإصلاح نظام التقاعد والتي صدرت خلال الفترة 2010-2012 قد جرى عليها تعديلات جذرية وشاملة تتعلق بقانون الخدمة المدنية تم الاتفاق عليهما بين البنك الدولي والوفد الفلسطيني في اجتماع الدول المانحة الذي عقد عام

¹ أبو السعود، مرجع سابق، ص 181.

2010، كما تم إقرار خطة إصلاح خاصة بقطاع الكهرباء من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني في عام 2012.¹

من جهة أخرى أشارت بنود الإصلاح الشامل لقانون التقاعد التي تمثلت في التراجع عن بنود التقاعد المبكر ورفع سن التقاعد إلى 62 وشطب الدفعة لمرّة واحدة التي تدفع للمتقاعد عند بدء التقاعد، إلا أن هذه التعديلات نصت على ربط رواتب التقاعد بمستوى غلاء المعيشة وسن القوانين اللازمة لحماية الأصول المالية لمصلحة المشاركين في برنامج التقاعد، كما أشارت القوانين إلى أن الهدف من الإصلاح الشامل لقانون الخدمة المدنية هو ضمان القدرة على الاستمرار في تخفيض فاتورة رواتب الأجور ورفع كفاءة القطاع العام من خلال اعتماد نظام حوافز جديد وسلم أعرض للرواتب.²

أما إصلاح قطاع الكهرباء فكان الهدف منه تقليص الدعم الحكومي لهذا القطاع وتحسين نظام جباية مستحقاتها وإنهاء أي مسؤولية حكومية مباشرة عن تسديد فواتير المستهلك الفلسطيني المستحقة للمزود الإسرائيلي لتقليص ما هو متفق عليه ضمن بند صافي الإقراض، وقد قامت الحكومة الفلسطينية بمحاولة حل هذه المشكلة من خلال اعتماد عدادات الدفع المسبق ومن خلال تأسيس شركات لنقل الكهرباء وأخرى لتوزيعها وصيانتها بحث تتشارك البلديات والمجالس المحلية الأخرى في ملكيتها وإدارتها.³

وفيما يتعلق بتعديلات قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني فقد ظهرت في تقليص مدة الإعفاءات وفك ربطها برأس المال المستثمر وربطها أكثر بعدد العمال المستخدمين في المشروع، كما أنها أبقّت على الحوافز الممنوحة للموجودات والمعدات وقطع الغيار المستوردة. بالإضافة إلى ذلك ضمت التعديلات قائمة المشاريع المستثناة من الإعفاءات لتشمل مشاريع التطوير العقاري ومشاريع الكهرباء والاتصالات والانترنت والخدمات التجارية وشركات الامتيازات الممنوحة من مجلس الوزراء والكسارات

¹ الفلاح، مرجع سابق، ص 27.

² الطويل، هاني (2014). "محددات عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني والسياسات الاقتصادية الملائمة"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 26.

³ جميل، مرجع سابق، ص 70.

والمحاجر، وبذلك تكون التعديلات خففت من العبء الذي كانت تعكسه الإعفاءات الضريبية على الإيرادات العامة، وما زال هناك حاجة لتعديل القانون باتجاه التمييز الاستراتيجي للمشاريع الاستثمارية المستحقة للحوافز بحيث يعمل هذا التمييز على وضع أولويات إستراتيجية للاستثمار في الأراضي الفلسطينية¹.

ويشير الباحث أيضاً الى انه تم إصدار قوانين معدلة لقوانين الشركات والصناعة وتم إصدار قانون حول الأصول المنقولة لتسهيل اعتمادها في العملية التمويلية، وكان الهدف من جميع هذه التعديلات المذكورة محاولة تقليل العبء الحكومي وتقليص الإيرادات العامة بمقابل زيادة وتحسين جباية الضرائب وتقليل التهرب الضريبي.

وقد أشارت التقارير الخاصة بصندوق النقد الدولي على انه تم تنفيذ العديد من الخطوات خطوات التي ارتبطت بالإصلاح الكلي والقانوني للسياسة المالية الفلسطينية منذ العام 2020، وقد شملت الجوانب التالية²:

1. العمل على ترشيد المساعدات الاجتماعية لتصل الفئات المستهدفة والمحتاجة فقط.
2. تقليل دعم قطاع الكهرباء وتحسين الجباية الأثمان والمنافع العامة.
3. العمل على إصلاح نظام التقاعد من خلال خطوات مدروسة وصحيحة.
4. الاتجاه نحو إصلاح الخدمة المدنية.
5. تقوية البيئة القانونية والإجرائية وذلك من خلال الاهتمام بتعديل القوانين الحالية وإصدار قوانين جديدة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة.

ويؤكد الباحث على ان البيئة القانونية للسياسة المالية ما زالت بحاجة إلى المزيد من التطوير وخاصة فيما يتعلق بقوانين الضرائب المختلفة وقوانين مكافحة الفساد، فما زالت ضريبة القيمة المضافة في تدار

¹ عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 32.

² المرجع السابق، ص 31.

وفقاً لترتيبات القانون الإسرائيلي والذي كان مطبقاً قبل قدوم السلطة الفلسطينية، ويتفق الجميع على ان هذه الترتيبات لا تخدم الاقتصاد الفلسطيني أو المكلفين الفلسطينيين، وفي هذا الجانب قدمت الكثير من الدراسات توصيات بضرورة إعادة دراسة القضايا المتعلقة بضريبة القيمة المضافة، وبالتالي لا بد من تحديد الاحتياجات التنموية الفلسطينية المرتبطة بضريبة القيمة المضافة والإجراءات المنظمة لها وآليات تحصيلها، كما أن قوانين الضرائب الأخرى المتعلقة بالجمارك والأموال تحتاج إلى إصدار نسخة فلسطينية منها بما يتناسب مع الأهداف التنموية العامة والتي لا بد من العمل على وضع تصور محدد لها، كذلك هناك حاجة ماسة للعمل على استقرار قانون ضريبة الدخل.

من جهة أخرى، فإن القوانين المنظمة للخدمات الاجتماعية، والتي تزودها الحكومة الفلسطينية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأجنبية والقطاع الخاص، بحاجة إلى التعديل بما يضمن تطور نوعية الخدمات التي تقدمها وفق أهداف إستراتيجية ومرحلية مبنية على حالة المؤشرات المختلفة لهذه القطاعات الحالية والمستقبلية المرغوبة، وبما ينسجم مع الموارد العامة الفلسطينية المحدودة ووفق ترتيب يضع هذه الخدمات على رأس سلم الأولويات التنموية، مما جعل من تطوير السياسات المالية المتعلقة بالخدمات الاقتصادية والاجتماعية تبعاً لاحتياجات المجتمع الفلسطيني حاجة ملحة.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية السياسية فيجب ان تعتمد على تطوير الشراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص والمزودين الآخرين لتوفير الخدمات المطلوبة بما يضمن الالتزام بالمؤشرات النوعية المعلنة والمتفق عليها بين الأطراف المختلفة وضمن نظام رقابة ومتابعة لأسعار الخدمات بما يمنع تصنيف الخدمات بحسب القدرة على الدفع فيمكن للفقراء الحصول على الخدمات الحكومية والأغنياء الحصول على الخدمات الخاصة، كما يجب السماح بالتنافس المعزز للتوعية في هذه الخدمات ضمن برنامج رقابة على الأسعار مع تحمل الحكومة الجزء من تكاليف المزودين الآخرين خاصة وأن تطوير خدماتهم يخفف عن كاهل الموازنة العامة، كما لا بد من مراجعة تجارب الدول الأخرى في تطوير الخدمات

العامة للاستفادة منها، وخاصة ما يتعلق بالأسعار التمييزية للخدمات العامة بحيث تراعى في ذلك مستويات الدخل المتباينة في المجتمع¹.

2.4.2 التطورات الإجرائية والإدارية

اقتصرت المساعدات الفنية التي قدمها صندوق النقد الدولي للسلطة الفلسطينية على الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة والسياسة المالية الفلسطينية، وقد تطورت عملية إعداد الموازنة بحيث أصبحت حالياً منسجمة مع الممارسات الدولية، كما تطورت عملية إدارة الإيرادات العامة والنفقات العامة اعتماداً على التوصيات المختلفة والمعتمدة بالأساس على الاستشارات التي قدمها خبراء صندوق النقد الدولي، كما أسست وزارة المالية الفلسطينية آلية خاصة قادرة على الالتزام بقانون تنظيم الموازنة العامة وقامت بتدريب الكوادر الفنية المسؤولة عن إدارة الإيرادات العامة والنفقات العامة وكذلك تطوير الأنظمة التقنية المستخدمة والبرامج الحاسوبية بهدف ربط ملفات المكلفين في مجالات الإيرادات المختلفة ببعضها لتفعيل عملية التحصيل والانتشار الضريبيين، كما تم تأسيس دائرة خاصة بالشركات الكبرى، بالإضافة الى ذلك أنشأت الوزارة دوائر مراقبة داخلية لها في كافة الوزارات ودائرة عامة خاصة بالنفقات وضبطها ودائرة خاصة بالسياسات الاقتصادية².

وقامت الطواقم الفنية في لبنك الدولي وصندوق النقد الدولي منذ تأسيس السلطة الفلسطينية بمساعدة السلطة الفلسطينية لبناء نظام إداري إجرائي قانوني في مجال الإدارة العامة وبناء المؤسسات العامة وتطويرها وكان ذلك من خلال مجموعة من الترتيبات التي صدرت عن الخطة الإجرائية الثلاثية التي ضمت كلاً من الإيرادات والنفقات وتمويل المانحين للسلطة الفلسطينية والتي تم توقيعها في مؤتمر باريس الذي عقد في عام 1996 حول المساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وتم من خلاله تأسيس

¹ النقيب، فضل (2003). "واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية- الاسرائيلية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

(ماس)، رام الله، فلسطين، ص 29.

² المرجع السابق، ص 41.

علاقة تعاونية بين السلطة الفلسطينية وصندوق النقد الدولي حول متابعة التطورات المالية وعملية بناء وتطوير المؤسسات الفلسطينية، وقد بدأت عملية التنفيذ فوراً بعد تأسيس السلطة الفلسطينية وانتشارها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت هذه العملية قد بدأت من الصفر وبحاجة الى مجموعة سريعة من التطورات والاجراءات وفي معظم المجالات بدأت العملية من الصفر، وكانت التطورات سريعة بشكل يستحق التقدير وعلى النحو التالي¹:

- إعداد الموازنة العامة الفلسطينية الأولى في عام 1995.
- إعداد مشروع قرار تنظيم الموازنة في عام 1997، وتم تقديمه إلى المجلس التشريعي الفلسطيني في مطلع عام 1997 وتم إقراره في أيار من العام نفسه، وتم استخدامه في إعداد الموازنة العامة لعام 1998.
- اعتمدت السلطة الفلسطينية على الإصلاحات التي اقترحها الخبراء الدوليين في نهاية عام 1996 والتي شملت جميع الإيرادات العامة والنفقات العامة وضمن صلاحيات حصرية لوزارة المالية، وجعل جميع أنشطة السلطة الفلسطينية التجارية تحت تصرف مجلس إدارة وتدقيقها من قبل شركة معتمدة دولية، وتحويل الأرباح من هذه الأنشطة إلى خزانة وزارة المالية، وفي عام 1998 تم تحويل جميع إيرادات المقاصة إلى حسابات تحت التصرف وزارة المالية الفلسطينية، ليتم بعد ذلك في منتصف عام 1998 تحويل جزء كبير من الضرائب المحلية إلى الحساب ذاته، وأصبحت جميع الإيرادات العامة تحت سيطرة وزارة المالية مع بدايه عام 2000، وفي العام 2002 تم تنفيذ عمليات الإنفاق العامة بما فيها رواتب الموظفين الأمنيين من خلال حسابات البنوك، بالإضافة الى بسط سلطة وزارة المالية على ديوان التوظيف في قطاع غزة، وبالتالي تم توحيد إجراءات وسياسات التوظيف العام في الضفة والقطاع².

¹ علاونة، عاطف (2014). "نشأة المالية العامة الفلسطينية وتطورها -قراءة معاصرة-. دار الشروق للتوزيع والنشر، رام الله وعمان، ص 29.

² النقيب، مرجع سابق، ص 41.

- إنشاء صندوق الاستثمار الفلسطيني في عام 2002 والذي بسط سيطرته على كامل الأنشطة التجارية للسلطة الفلسطينية باستثناء هيئة البترول والتي تم ضمها لوزارة المالية.
- بدأت برامج التدريب مباشرة بعد تأسيس السلطة الفلسطينية وبصورة شاملة لكافة المجالات، وأصبح المراقبون والمدققون الماليون جاهزين نهاية العام 1997 للانطلاق للعمل من داخل وزارة المالية ومن داخل الوزارات والمؤسسات الإتفاقية المختلفة. وفي العام ذاته تم تأسيس وحدة البيانات المالية الحكومية ووحدة الدراسات الاقتصادية¹.
- إقرار قانون الخدمة المدنية في عام 1998، لتبدأ بعد ذلك محكمة ضريبية بالعمل بصورة رسمية، بينما بدأت محكمة الجمارك عملها في عام 2010.²
- اعتماد مبدأ الشفافية من خلال نشر التقارير المالية وكل ما يتعلق بالموازنة العامة على موقع وزارة المالية الإلكتروني.
- تم إنشاء دائرة المحاسبة العامة في عام 2008، وذلك من خلال نظام محاسبة محوسب ربطت به كافة الوزارات والمؤسسات ضمن قاعدة بيانات موحدة، وتم تأسيس وحدة الإدارة الدين العام والنقد بهدف تطوير الإنفاق حسب أولويات معدة وتقليص المتأخرات. وتم تقديم موازنة العام 2010 وفقاً لآليات تصنيف اقتصادي منسجمة مع المعايير الدولية. وتم في العام 2012، بعد إقرار الرئيس القانون للوزم المعدل العام 2011، تشكيل مجلس إداري لمتابع التنفيذ المناسب واعتماد الإجراءات التنظيمية لمؤازرة الإطار القانوني لعملية التوريد العام³.
- تفعيل آليات التخطيط التنموي من خلال الخطط التنموية الثلاثية المتتالية التي تم الاتفاق عليها، واعتماد خطط الإصلاح إدارة الضرائب وأنظمتها ضمن الخطة التنموية 2010-2013 وتم اعتماد خطة تنفيذية للإيرادات العامة في عام 2013، والتي تبنت أهدافاً لتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة

¹ علاونة، مرجع سابق، ص 30.

² النقيب، مرجع سابق، ص 42.

³ علاونة، مرجع سابق، ص 31

درجة الامتثال الضريبي والتي تقدرها وزارة المالية عند 40% فقط، وتقوية دائرة المكلفين الكبار واعتماد نظام محوسب لملفات المكلفين لتقليص التهرب الضريبي، وتوسيع الجباية لضريبة الأملاك، كما اشتملت الخطة الأخيرة بالإضافة إلى الإجراءات السابقة تنفيذ برنامج توعية ضريبية تستهدف المكلفين وإنشاء وحدة للتعرف على مكلفين جدد وتسجيلهم¹.

- تم اعتماد وتطوير نظام إدارة المال العام في عام 2007.
- نجحت السلطة الفلسطينية من خلال وساطات دولية في نقاش موضوع التسرب الضريبي في نظام المقاصة المعتمد مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية في عام 2011، وتوصل الطرفان في عام 2012، إلى التفاهم على خطوات عملية لتقليص التسرب المالي من عملية المقاصة، حيث شمل الاتفاق على خطوات عملية لتقدير إيرادات المقاصة المستحقة لكل طرف بناء على البيانات الشاملة للتجارة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والتي تتحكم بجمعها الحكومة الإسرائيلية، بالإضافة إلى العمل على تطوير آلية للتحكم وتتبع البضائع الموجهة للاستهلاك في السوق الفلسطيني، وإنشاء مخازن خاصة بالبضائع المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية في مناطق حدودية تحت إشراف مشترك للتسهيل وتخفيض تكاليف عملية التخليص وضبط التسرب الضريبي، وكذلك مراجعة بعض إجراءات تقاسم الإيرادات الرسوم على نقاط العبور المشتركة، بالإضافة إلى العمل على تطوير أنابيب لنقل مشتقات البترول إلى المستودعات التي تقع في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية لمنع التهريب في الشاحنات وما يرافق ذلك من إجراءات أخرى².

2.4.3 التطورات في النظام الضريبي الفلسطيني 1995 - 2018

نظم اتفاق باريس الاقتصادي الصلاحيات الفلسطينية المتعلقة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة، وفي حين منح الاتفاق كامل الصلاحيات للسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالضرائب المباشرة، إلا أنه قيد

¹ النقيب، مرجع سابق، ص 42.

² علاونة، مرجع سابق، ص 32.

صلاحياتها في الضرائب غير المباشرة بصورة كبيرة، وتشمل الضرائب المباشرة ضريبة الدخل الخاصة بالأشخاص والأعمال والشركات وضريبة الأملاك. أما الضرائب غير المباشرة فتلك المتعلقة بالقيمة المضافة والجمارك والشراء¹.

يعاني النظام الضريبي الفلسطيني من العديد من المشاكل المتمثلة في عدم ملائمة الإطار القانوني بسبب قدمه وعدم تطويره أو تحديث قوانينه منذ زمن، فبعض القوانين كقانون ضريبة الأملاك يعود إلى الفترة التي خضعت بها الضفة الغربية للإدارة الأردنية وقطاع غزة للإدارة المصرية، فيما تعود بعض أنواع الضريبة كالضرائب غير المباشرة مثل القيمة المضافة والجمارك إلى فترة الاحتلال الإسرائيلي.

كما ساهم عدم الإفصاح الدقيق عن الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية إلى تفاقم مشكلة التهرب الضريبي في المجتمع الفلسطيني، حيث اعتبرت مشكلة التهرب الضريبي إرث من فترة الاحتلال، إذ كان يعتبر من أعمال المقاومة الوطنية، وتشير التقارير إلى أن التهرب الضريبي ظاهرة منتشرة في الاقتصاد الفلسطيني، ورغم غياب الدراسات العلمية التي تقدر نسبة التهرب، إلا أن تقديراتها تتراوح بين 30% و65% من إجمالي الضرائب المحلية².

بالإضافة إلى ذلك، توجد الكثير من الشكوك القوية التي تتعلق بدرجة إنصاف النظام الضريبي الفلسطيني وتميزه بالخصائص المرغوبة في الأنظمة الضريبية، فقد تم إعداد العديد من الدراسات حول الخصائص المرغوبة في نظام الضريبي ليصبح أكثر فاعلية، واعتمدها هيئات الرقابة والمساءلة في مناطق مختلفة من العال، ومن هذه الخصائص ما يلي³:

¹ القيسي، محمد (2015). "مراجعة القرارات بقوانين الصادة في الشأن الاقتصادي بين عامي 2007-2014" المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله، ص 38.

² أمان (2011). "التهرب الضريبي"، حالة دراسية، سلسلة تقارير (34)، مركز المناصرة والإرشاد القانونيين والائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، رام الله، ص 32.

³ صالح، محمد (2007). "العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 16.

- المساواة والعدالة والموثوقية من الجمهور.
- البساطة والوضوح والشفافية.
- اليقينية والملائمة والحياد
- الكفاءة الاقتصادية والمرونة.
- قلة كلفة التحصيل، وقلة كلفة الإدارة والاحتساب.
- صعوبة التهرب الضريبي و/أو عدم الامتثال الضريبي وارتفاع تكلفته ومخاطره.

وعلى الرغم من اعتراف الجهات المسؤولة بأوجه القصور المختلفة فيما يتعلق بهذه الخصائص المرغوبة، إلا أن التقارير الرقابية المختلفة تشير إلى أن الحكومة لم تبذل دائما الجهد الكافي أو الملائم، بل إنها لم تقم في السابق بالدراسات اللازمة للوقوف على التشخيص الصحيح لها ووضع الإستراتيجية المناسبة للبدء في عملية العلاج¹.

2.5 الدراسات السابقة

استعرض الباحث العديد من الدراسات السابقة التي تتعلق بالموضوع، وهي ما يلي:

دراسة عثمان (2014): بعنوان "دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني"²

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور السياسة المالية المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية ودورها في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال تحليل دور السياسة الضريبية وقدرتها على زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، وذلك بدراسة أهداف وتوجهات السياسة الضريبية

¹ أمان، مرجع سابق، ص 39.

² عثمان، شادي (2014). "دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004.

ومجموعة السياسات والإجراءات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية للتأثير على النظام الضريبي الفلسطيني، ومدى ملائمتها لتحقيق هدف زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني.

وكشفت الدراسة أن السياسة الضريبية المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية ملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في فلسطين، إلا أن الدراسة أظهرت أيضاً انخفاض أهمية هذه الإجراءات في التأثير على حجم القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني وعلى حجم الاستثمار الكلي بسبب تردي المناخ الأمني والسياسي والذي حد من الدور المأمول الذي كان من الممكن أن تلعبه السياسة الضريبية في تشجيع وتحفيز الاستثمارات الداخلية والخارجية، ما أثر سلباً على قدرتها على توسيع قاعدة الإنتاج المحلي للاقتصاد الفلسطيني، كما تم تحليل دور سياسة النفقات العامة في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، وذلك بدراسة أهداف وتوجهات سياسة النفقات العامة للسلطة الفلسطينية، ومدى ملائمتها لتحقيق هدف زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني.

ومن جهة أخرى، أشارت الدراسة إلى أن سياسة النفقات العامة التي اتبعتها السلطة الفلسطينية ملائمة لزيادة القدرة الاستيعابية، حيث أزال الانفاق على البنية التحتية العديد من العقبات أمام الاستثمار فقد بلغ حجم التكوين الرأسمالي 37.7%، من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى تزايد أهمية الاستثمار العام، حيث ارتفعت نسبة الاستثمار العام إلى حجم الإنفاق العام ن 16% عام 1996 إلى 20% عام 2001، إضافة إلى مساهمة القطاع العام في استيعاب أعداد هائلة للعمل بالوظائف الحكومية، حيث بينت الدراسة أن القطاع العام استوعب ما يقارب 25% من حجم الزيادة في العمالة في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من 1996-2001، وبالرغم من ذلك إلا أن قدرة السلطة الفلسطينية في مجال سياسة النفقات العامة بقيت محدودة نتيجة للقيود التي تفرضها اتفاقيات المرحلة الانتقالية من جهة وإجراءات الاحتلال من جهة أخرى.

دراسة الشامي (2014): بعنوان "دور السياسة المالية في تحقيق الامن الاقتصادي العراقي للسنوات

1990 - 2011"¹

هدفت هذه الدراسة الى تحليل اتجاهات السياسة المالية في العراق خلال سلسلة من السنوات امتدت من 1990 الى 2011، في ذات الوقت تسليط الضوء على بعض مؤشرات الامن الاقتصادي في العراق، ومن ثم التحري عن مدى فاعلية السياسة المالية في تحقيق ما يشير الى حالة الامن الاقتصادي مع تغيرات الوضع الاقتصادي والسياسي، وأشارت هذه الدراسة الى ان توفير الاحتياجات الأساسية والحماية والضمان بالحد الأدنى لمستوى المعيشة مضمون حتى في ظل الظروف الاستثنائية يعد مؤشراً لبعض الامن الاقتصادي، ولعل السياسة المالية في الدول التي تهيمن فيها على النشاط الاقتصادي تعد الاداة الرئيسة التي يمكنها ان تسهم في تحقيق الامن الاقتصادي وحيث ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على النفط في تمويل سياسته المالية، الامر الذي يجعل هذه السياسة عرضة للتقلبات والصدمات الخارجية، وتمحورت اشكالية البحث حول امكانية السياسة المالية في تحقيق الامن الاقتصادي، وقد تم تبني فرضية مفادها الاختلال في نمطية العلاقة بين السياسة المالية ومؤشرات الامن الاقتصادي.

وتبين من خلال الاختبارات الاحصائية الارتباط، واختبار (Chow) للتغير في نمط العلاقة بين متغيرات البحث ان فترتي البحث اختلفتا في نمط العلاقة بفعل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد عُرز البحث باختبارات قياسية (السكون) والتكامل المشترك، للتأكد من مسار العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل، هذا يعني ان استمرارية الظاهرة اليعية تجعل الاقتصاد العراقي منكشفاً امام الصدمات الخارجية ومفتقداً لحالة الاستقرار لسياسته المالية (الموازنة العامة) والتي تنعكس على المواطن العراقي بحالة من الضبابية لأمنه الاقتصادي.

¹ الشامي، سلام (2014). "دور الاقتصادي المالية في تحقيق الأمن الاقتصادي العراقي للسنوات 1990 - 2011"، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق.

دراسة هاني الطويل (2014): بعنوان "محددات عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني والسياسات المالية والاقتصادية الملائمة"¹

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محددات عدم الاستقرار للاقتصاد الفلسطيني والسياسات الاقتصادية الكفيلة بمعالجة عدم الاستقرار، وذلك بناء على دراسة أهم النظريات الاقتصادية والجوانب والمناخ الاقتصادي المصاحب لها وقت ظهورها، وإمكانية تطبيق سياسات إحدى هذه النظريات على الاقتصاد الفلسطيني.

وكشفت الدراسة وجود العديد من الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار الاقتصاد وكان من أهمها الأوضاع السياسية والأمنية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي وأثر الحواجز والطرق الالتفافية وكذلك سيطرة الاحتلال على الأراضي المصنفة (ج) والغنية بالموارد الطبيعية بالإضافة إلى أثر الانقسام الفلسطيني على الأوضاع الاقتصادية، أما من النواحي الأخرى فكان الأثر واضحاً من خلال الدراسة القياسية من أن المسببات لعدم الاستقرار كان أهمها العجز في الميزان التجاري الفلسطيني والتضخم المستورد، حيث أن العجز في الصادرات والواردات كان من أهم العوامل التي ساهمت في عدم الاستقرار والارتفاع المستمر لأسعار السلع المستوردة أيضاً، كما أدى ارتفاع معدل البطالة إلى تراجع في الأجور الحقيقية للعمالة الفلسطينية مما أدى إلى عدم حصول موائمة بين الأسعار والأجور لذلك كان هناك ارتفاع في الأسعار وفي مقابل ذلك انخفاض في الأجور الحقيقية.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن السياسات الاقتصادية الناجحة هي التي يمكن تطبيقها لمعالجة مشكلة البطالة وفقاً للأوضاع الاقتصادية السائدة بالإضافة إلى بعض السياسات النقدية الممكنة، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من سياسات جانب العرض في بعض القطاعات الصناعية والزراعية التي يمكن دعمها من أجل تشجيع الاستثمار وزيادة فرص الحصول على العمل.

¹ الطويل، هاني (2014). "محددات عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني والسياسات الاقتصادية الملائمة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2014.

دراسة عبد الرزاق (2016): بعنوان "تقييم السياسات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية"¹

سعت هذه الدراسة الى مراجعة آلية إعداد السياسات المالية وارتباطها بالخطط التنموية وألوياتها وذلك من خلال تحليل تأثير أدوات السياسة المالية الفلسطينية على أداء الاقتصاد الفلسطيني والتي تعتمد على رصد التطورات في الإيرادات العامة والنفقات العامة والقوانين والإجراءات ذات العلاقة ومعرفة مدى توافق هذه التطورات مع أهداف السياسات المالية، وتم ذلك من خلال جمع البيانات المختلفة والوثائق حول متغيرات السياسة المالية المختلفة، ومراجعة الأدبيات والدراسات واعتماد إطار نظري ملائم لعملية التقييم، بالإضافة الى نقاس النتائج الأولية مع المختصين وصانعي السياسة المالية والباحثين، كما وتم الاعتماد على البيانات التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية حول متغيرات الاقتصاد الكلي وأدوات السياسة المالية المختلفة.

وأشارت نتائج الدراسة الى ان مرتكزات السياسة المالية الفلسطينية قد تبنت القيام بإجراءات لخفض نسبة العجز الجاري الى انتاج المحلي الإجمالي الفلسطيني كهدف رئيس، واعتمدت على خفض فاتورة الرواتب وتحديد سقف للتوظيف المدني ليقصر على التعليم والصحة والتالي تخفيض حصة فاتورة الأجور والرواتب من اجمالي الإيرادات، بالإضافة الى تعديل القوانين المؤثرة وقانون تشجيع الاستثمار وقانون التوريد العام. وأوصت الدراسة بضرورة توفير بيانات كافة التفاصيل حول الموازنة العامة على شكل سلاسل زمنية، وتطوير موقع وزارة المالية على الشبكة العنكبوتية ليشمل علاقات الجمهور للإجابة عن التساؤلات ولتوفير البيانات التفصيلية.

¹ عبد الرزاق، عمر (2016). "تقييم السياسات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية"، معهد الأبحاث والدراسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس، رام الله.

دراسة الحسيني (2018): بعنوان "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"¹

يمكن للسياسة المالية باستخدام أدواتها أن تقود اقتصاديات الدول -خاصة النامية منها- إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، على أن تتسم تلك السياسة بالمرونة وتنتهج اللامركزية لتتمكن من التأثير في النشاط الاقتصادي بفاعلية، فتمكن من تعبئة موارد مالية ضخمة تسخر لزيادة الإنتاج وزيادة الدخل والتوزيع العادل للدخول والعمل على استقرار الأسعار. ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي وقد تتأولت تلك الدراسة مفهوم كل من السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي، ثم السياسة المالية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأخيراً مدى فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر وقد انتهت الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر يستلزم إنهاء سيطرة كل من الدعم والأجور وخدمة الدين العام وجميعها تشكل نسبة كبيرة من الموازنة العامة. كما يجب التنسيق بين كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة عند تغيير سعر الصرف لأن السياسة المالية يمكنها دعم الجنيه المصري عن طريق دعم الإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد في مقابل زيادة الصادرات.

2.4 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية بكونها أحد الدراسات القليلة التي تتأول مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية في الفترة الواقعة ما بين 1995-2018، حيث لم يسبق ان تم طرح هذا الموضوع في الأدبيات العربية - على حد علم الباحث حسب ما تبين له من خلال البحث والرصد حول الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

كما أن هذه الدراسة تعتبر إحدى الدراسات الحديثة التي تحول تقديم طرح أكاديمي وموضوعي لدراسة السياسات المالية في وزارة المالية الفلسطينية وتوضيح العلاقة ما بينها وبين الاستراتيجية السياسية التي تعتمد عليها السلطة الفلسطينية بهدف معرفة مدى توافقها مع الظروف المحيطة والمؤثرة على قرارات

¹ الحسيني، كريمة (2018). "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 1، مصر.

السلطة الفلسطينية في ظل تعدد الوزراء والسياسات المرتبطة بهم خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، وبالتالي تهتم بتوضيح مظاهر القوة الضعف في هذه السياسات، وتوضيح التأثير الايجابي والسلبي لها، مما يمكنه تقديم تصور أفضل لفهم الواقع الحالي والعمل على تطوير آليات وطرق افضل لوضع سياسات مالية لها القدرة على تحقيق الاستراتيجيات السياسية المختلفة التي تسعى السلطة الفلسطينية الى تطبيقها على أرض الواقع بطريقة فعالة.

الفصل الثالث

الإطار العملي للدراسة (إجراءات الدراسة)

3.1 منهجية الدراسة

اعتماداً على طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كميّاً، بالإضافة الى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يدرس العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويصف درجة العلاقة بين هذه المتغيرات وصفاً كميّاً ويقارن بين نتائجها وذلك باستخدام مقاييس كمية، لهذا فقد اعتبر المنهج الوصفي هو الأنسب لهذه الدراسة ويحقق أهدافها بالشكل الذي يضمن الدقة والموضوعية.

اعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على الدراسات المسحية بشقيها الكمي والنوعي، اذ سيصف الباحث العلاقة بين متغيراتها من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يدرس العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويصف درجة العلاقة بين هذه المتغيرات وصفاً كميّاً ويقارن بين نتائجها وذلك باستخدام مقاييس كمية من خلال أداة الدراسة الأولى (الاستبانة)، لهذا فقد اعتبر المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لهذه الدراسة ويحقق أهدافها بالشكل الذي يضمن الدقة والموضوعية

بالإضافة الى ذلك استخدم الباحث أداة الدراسة الثانية (المقابلات) بهدف التعبير النوعي عن متغيرات الدراسة والإجابة عن أسئلتها وفرضياتها استناداً على آراء شريحة من الأشخاص ذو الصلة والعلاقة بموضوع الدراسة، ثم ستحل هذه المقابلات لبيان مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية من خلال الاعتماد على معايير تحليل آراء العينة التي شملتها المقابلات.

3.2 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في أداة الدراسة الأولى (الاستبانة) من المديرين/ات والموظفين/ات في وزارة المالية الفلسطينية، اما فيما يتعلق بأداة الدراسة الثانية (المقابلة) فتمثل مجتمع الدراسة بالمسؤولين في الوزارات المختلفة والمطلعين على موضوع الدراسة بهدف الحصول على آرائهم حول مشكلة الدراسة والاجابة عن أسئلتها.

3.3 عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في أداة الدراسة الأولى (الاستبانة) من (68) موظف/ة من وزارة المالية الفلسطينية، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة وتم التواصل معهم إلكترونياً لتعبئة نموذج أداة الدراسة، وتكونت العينة من (60) استبانة صالحة للتحليل، بما يعني ان نسبة الاستجابة كانت 88.2% من مجموع الاستبانات التي تم تعبئتها، حيث تم إلغاء بعضها بسبب عدم تعبئتها بالشكل الصحيح أو عدم استكمال تعبئتها. اما فيما يتعلق بعينة الدراسة الخاصة بأداة الدراسة الثانية (المقابلة) فقد تكونت من (5) مقابلات مع مدراء بعض الدوائر والوزارات الفلسطينية.

3.4 أدوات الدراسة

3.4.1 الاستبانة

استخدم الباحث استبانة تكونت على ثلاث اقسام اشتمل القسم الأول على البيانات الأساسية (المتغيرات الديمغرافية) وهي: الجنس، العمر، مكان السكن، المؤهل العلمي. واشتمل القسم الثاني على محاور الدراسة المتعلقة بمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية، وتضمن هذا القسم (40) سؤالاً مختلفاً قسمت في اربع محاور رئيسية وهي: مدى وضوح تطبيق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية (وضم 10 فقرات مختلفة)، مدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية (وضم 10 فقرات مختلفة)، مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية

للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة (وضم 10 فقرات مختلفة)، التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية (وضم 10 فقرات مختلفة)، ووقد صممت جميعها على أساس مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي الأبعاد، وبنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يلي: موافق بشدة (5 درجات)، موافق (4 درجات)، محايد (3 درجات)، أعارض (درجتين)، وأعارض بشدة (درجة واحدة).

من أجل التحقق من الصدق العبارات التي تكونت منها أداة الدراسة (الاستبانة) لجأ الباحث لاستخدام صديق المحكمين، وهو ما يُعرف بالصدق المنطقي أو الصدق الظاهري، وذلك بعرض الاستبانة على (اثنين) محكمين من ذوي الاختصاص في الجامعات الفلسطينية كما هو موضح في (ملحق ج)، وذلك بهدف التأكد من مناسبة المقياس لما أُعدَّ من أجله، والتأكد من سلامة صياغة الفقرات، وطلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الدراسة وذلك بالتعديل وإلغاء بعض الفقرات وحذفها، وبناءً على ملاحظات المحكمين تم تعديل أداة الدراسة لتصبح بصورتها النهائية التي تم توزيعها على أفراد العينة، وأجمع جميع المحكمون على صلاحية الفقرات مع القيام ببعض التعديلات اللغوية.

واستخدم الباحث ثبات التجانس الداخلي (Consistency) من أجل فحص ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في أداة الدراسة، ومن أجل تقدير معامل التجانس استخدم الباحث معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لفحص ثبات أداة الدراسة، على جميع فقرات المقياس، وكل محور على حده كما في الآتي:

جدول (1)

عدد الفقرات وقيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)

الرقم	المحور	عدد الفقرات	الثبات
1	مدى وضوح تطبيق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية	10	0.785
2	مدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية	10	0.772
3	مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة	10	0.859
4	التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية	10	0.765

يتضح من الجدول (1) أن قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة قد بلغت على التوالي كما يلي: مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة (0.859)، مدى وضوح تطبيق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية (0.785)، مدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية (0.772)، وأقلها كان لمحور التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية (0.765)، كما يلاحظ أن معامل ثبات كرونباخ ألفا لجميع الفقرات ككل بلغ (0.804) وتعتبر هذه القيمة مرتفعة وتجعل من الأدوات مناسبة لأغراض الدراسة.

ولغايات تفسير المتوسطات الحسابية، ولتحديد مستوى موافقة عينة الدراسة واجاباتها عن الأسئلة التي شملتها استبانة الدراسة حولت العلامة وفق المدى الذي تتراوح ما بين (1-5) وتصنيف الدرجات إلى خمس فئات اعتماداً على متوسطها الحسابي وهي: درجة مرتفعة جداً، درجة مرتفعة، درجة متوسطة، درجة منخفضة، درجة منخفضة جداً، وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول (2)

درجات احتساب مستوى الموافقة لمأور الدراسة وفقراتها

أقل من 1.81	منخفضة جداً
1.81 – 2.6	منخفضة
2.61 – 3.4	متوسطة
3.41 – 4.21	مرتفعة
أكثر من 4.21	مرتفعة جداً

3.4.2 المقابلة

قام الباحث باختيار أداة الدراسة الثانية (المقابلة) بهدف إجراء جمع آراء مجموعة من المدراء والمطلعين على موضوع الدراسة في بعض الدوائر والوزارات الفلسطينية، وقد اشتملت على (5) مقابلات مختلفة بهدف استطلاع عينة الدراسة المختارة مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية وفيما يلي الأسئلة التي تم طرحها على عينة الدراسة بهدف تحليل اجاباتها:

- السؤال الأول: هل تتبع السلطة الفلسطينية سياسة مالية واضحة؟
- السؤال الثاني: ما مدى توافق السياسات المالية المختلفة لدى الحكومات الفلسطينية المتعددة مع الاستراتيجيات السياسية الفلسطينية؟
- السؤال الثالث: كيف تؤثر السياسات المالية التي تهتم السلطة الفلسطينية بتنفيذها ومتابعتها وتوفير التمويل الخاص بها في تحقيق الاستراتيجيات السياسية للسلطة الفلسطينية؟
- السؤال الرابع: هل السياسة المالية المتبعة خلال السنوات الماضية متوافقة مع الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية المعلنة للسلطة؟
- السؤال الخامس: ما أهم التحديات التي تواجه وزارة المالية في ظل تطبيق السياسات المالية المختلفة المنفق عليها ضمن الخطط والاستراتيجيات السياسية الفلسطينية؟

- السؤال السادس: ما مدى تأثير هذه الظروف والأوضاع على طبيعة السياسات المالية وكيفية مواجهتها للتحديات والعقبات التي تواجهها في ظل الاحتلال الإسرائيلي؟

3.5 تصميم الدراسة ومتغيراتها

اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة والتابعة الآتية:

أ. المتغيرات الديمغرافية

- **الجنس:** وله مستويان (1. ذكر، 2. انثى).
- **العمر:** وله أربع مستويات (1. اقل من 25 سنة، 2. من 26 - 35 سنة، 3. من 36 - 45 سنة، أكثر من 46 سنة).
- **مكان السكن:** وله ثلاث مستويات (1. مدينة، 2. قرية، 3. مخيم).
- **المؤهل العلمي:** وله أربع مستويات (1. ثانوية عامة فأقل، 2. دبلوم، 3. بكالوريوس، 4. دراسات عليا).

ب. المتغير المستقل: الاستراتيجية السياسية للسلطة الفلسطينية.

ج. المتغير التابع: السياسة المالية للسلطة الفلسطينية.

3.6 إجراءات الدراسة

أتبع الباحث في تنفيذ الدراسة عدداً من الخطوات على النحو الآتي:

1. إعداد أداتي الدراسة بصورتها النهائية.
2. تحديد مجتمع الدراسة وأفراد عينة الدراسة.
3. الحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص.

4. إجراء المقابلات.
5. قام الباحث بتوزيع استبانة الدراسة على عينة الدراسة إلكترونياً.
6. إدخال البيانات إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
7. استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

3.7 المعالجات الإحصائية

ومن أجل معالجة البيانات الخاصة بأداة الدراسة الأولى (الاستبانة) قام الباحث باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
2. معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لفحص الثبات.
3. اختبار العينة الواحدة (One Sample t- test) لفحص الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية.
4. استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test)، لفحص الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية ذات المستويين مثل الجنس.
5. تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لفحص الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية مثل العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن.

كما استخدم الباحث أداة (Google forms) لتحليل أداة الدراسة الثانية (المقابلة) حيث تم تفريغ المقابلات إلكترونياً، ومن ثم إدخال إجابات الأسئلة وتلخيصها، تم إخراج نتائج التحليل هذه الآراء وربطها مع نتائج تحليل أداة الدراسة الثانية (المقابلة) للإجابة عن أسئلة وفرضيات الدراسة.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

4.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة في ضوء أسئلتها وفرضيتها التي تم طرحها، وقد نظمت وفقاً لمنهجية محددة في العرض، حيث لجأ الباحث الى تحليل أداة الدراسة الأولى (الاستبانة) حيث عرضت في ضوء أسئلتها، ويتمثل ذلك في عرض نص السؤال، كما عرضت في ضوء فرضيتها ويتمثل ذلك في عرض نص الفرضية يلي ذلك مباشرة الإشارة إلى نوع المعالجات الإحصائية المستخدمة، ثم جدول البيانات، ووضعها تحت عناوين مناسبة، يلي ذلك تعليقات على أبرز النتائج المستخلصة، وهكذا يتم عرض النتائج المرتبطة بكل سؤال وفرضية على حدة، تلا ذلك تحليل أداة الدراسة الثانية (المقابلة) وذلك في ضوء أسئلتها من خلال عرض أبرز النتائج المستخلصة منها، بالإضافة الى توضيح مدى الترابط ما بين نتائج أداتي الدراسة.

4.2 النتائج المرتبطة بأداة الدراسة الأولى (الاستبانة)

يتناول هذا القسم عرضاً لنتائج أداة الدراسة الأولى حيث قام الباحث باختيار عينة عشوائية مؤلفة من (68) موظف/ة من وزارة المالية الفلسطينية وتم التواصل معهم إلكترونياً لتعبئة نموذج أداة الدراسة، حيث تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة، وتم اعتماد (60) استبانة صالحة للتحليل من عينة الدراسة، وبالتالي فان نسبة الاسترداد قد بلغت 88.2% من مجموع الاستبانات التي تم توزيعها، حيث تم الغاء بعض الاستبانات لعدم تعبئتها بالشكل الصحيح، أو عدم استردادها بالفعل في بعض الحالات. وفيما يأتي وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية وهي كما يلي:

جدول (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	47	78.3
	أنثى	13	21.7
	المجموع	60	100.0
العمر	أقل من 25 سنة	2	3.3
	من 26 - 35 سنة	33	55.0
	من 36 - 45 سنة	21	35.0
	أكثر من 46 سنة	4	6.7
المجموع	60	100.0	
مكان السكن	مدينة	36	60.0
	قرية	22	36.7
	مخيم	2	3.3
	المجموع	60	100.0
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	0	0
	دبلوم	1	1.7
	بكالوريوس	39	65.0
	دراسات عليا	20	33.3
	المجموع	60	100.0

ومن خلال نتائج الواردة في الجدول السابق نتضح لنا الامور التالية:

1. كانت نسبة الذكور أعلى من نسبة الاناث، فبلغت نسبة الذكور 78.3%، بينما بلغت نسبة الاناث 21.7% من العينة التي شملتها الدراسة.
2. اما فيما يتعلق بمتغير العمر فكانت النسبة الاكبر من العينة التي مثلتها الدراسة من الفئة العمرية (من 26 - 35 سنة) حيث وصلت نسبتهم الى 55% من العينة التي شملتها الدراسة، تلاها الفئة العمرية (من 36 - 45 سنة) بنسبة وصلت الى 35%، تلاها الفئة العمرية (أكثر من 46 سنة)

بنسبة 6.7%، وأقلها كان للفئة العمرية (أقل من 25 سنة) بنسبة وصلت الى 3.3% من العينة التي شملتها الدراسة.

3. اما فيما يتعلق بمتغير مكان السكن فكانت النسبة الاكبر من العينة التي مثلتها الدراسة من سكان (المدينة) حيث وصلت نسبتهم الى 60% من عينة الدراسة، تلاها مكان السكن (القرية) بنسبة 36.7%، وأقلها كان من لمكان السكن (مخيم) بنسبة 3.3% من عينة الدراسة.

4. اما فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي فكانت النسبة الاكبر من العينة التي مثلتها الدراسة من حملة شهادة (البكالوريوس) حيث وصلت نسبتهم الى 65% من عينة الدراسة، تلاها المؤهل العلمي (دراسات عليا) بنسبة 33.3%، وأقلها كان من للمؤهل العلمي (دبلوم) بنسبة 1.7% من عينة الدراسة، بينما لم تشمل العينة على أي موظف/ة بمؤهل العلمي (ثانوية عامة فأقل).

4.3 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

سؤال الدراسة الرئيسي: ما مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية؟

وبهدف الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي لا بد من توضيح نتائج عن الأسئلة الفرعية التالية:

4.3.1 نتائج السؤال الأول:

ما مدى وضوح السياسة المالية للسلطة الفلسطينية؟

وللإجابة عن سؤال الدراسة الأول تم استخراج النتائج التي تتعلق بالمحور الأول من أداة الدراسة (الاستبانة) تبعاً لإجابات عينة الدراسة التي تم اختيارها، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول والذي اشتمل على (68) فقرات مختلفة، وقامت الباحثة بتحديد خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة؛ إذ حسب طول المدى وهو (5-1=4)

ثم قسمته على 5 فترات ($0.8 = 5/4$) وعليه فإن طول الفترة هو (0.8) وعليه اعتمد الباحث التقدير التالي، للفصل ما بين الدرجات، وبيان ذلك فيما يلي:

- المتوسط الحسابي (4.21 فأكثر ويعادل 84.2% فأعلى) درجة كبيرة جداً.
- المتوسط الحسابي (3.41 - 4.20 ويعادل 68.2% - 84.0%) درجة كبيرة.
- المتوسط الحسابي (2.61 - 3.40 ويعادل 52.2% - 68.0%) درجة متوسطة.
- المتوسط الحسابي (1.81 - 2.60 ويعادل 36.2% - 52.0%) درجة قليلة.
- المتوسط الحسابي (أقل من 1.81) درجة قليلة جداً.

أما الأساس الذي تم الاعتماد عليه في توزيع هذه الفئات فهو الوصف الإحصائي القائم على توزيع المتوسطات بين فئات التدرج على مقياس ليكرت الخماسي الذي يبدأ بالدرجة (موافق بشدة) وتُعطى (5) درجات، ثم (موافق) وتعطى (4) درجات، ثم (محايد) وتعطى (3) درجات، ثم (أعارض) وتعطى درجتين، وينتهي ب (أعارض بشدة) وتعطى درجة واحدة فقط بشكل متساوٍ. والجدول التالية توضح ذلك.

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول المتعلقة بمدى وضوح تطبيق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية الموافقة	درجة
1	تتبع السلطة سياسية مالية معلنة متفق عليها	3.12	.988	62.4	متوسطة
2	تركز السلطة على شمولية سياساتها المالية لجميع مناحي الاقتصادية والاجتماعية	3.16	.984	63.2	متوسطة
3	توجه السلطة تطبيق سياساتها المالية من خلال أنشطة وزارة المالية الفلسطينية	3.21	1.015	64.2	متوسطة
4	تتحكم وزارة المالية الفلسطينية في تطبيق السياسات المالية المتفق عليها	3.19	1.059	63.8	متوسطة
5	أعدت اجندة السياسات المالية من خلال عملية تشاركية شاملة من قبل الوزارات الفلسطينية	2.54	1.079	50.8	قليلة
6	تعمل السلطة جاهدة من خلال سياساتها المالية وبرامجها على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني	2.89	1.032	57.8	متوسطة
7	تستخدم الوزارات والمؤسسات الحكومية أجندة السياسات المالية كنقطة لانطلاقها وتطبيق لأنشطتها	3.01	1.098	60.2	متوسطة
8	تراعي السياسات المالية الأولويات في تحقيق الأهداف المتفق عليها في المجالات السياسية	3.10	.818	62	متوسطة
9	يتم تقييم التقدم المنجز في تطبيق السياسات المالية من خلال عملية تقييم واضحة ومستمرة	3.05	.627	61	متوسطة
10	تقوم أسس السياسات المالية المتبعة على خطة الاصلاح والتنمية الموضوعة من قبل السلطة	2.88	.787	57.6	متوسطة
	مدى وضوح تطبيق السياسة المالية	3.01	0.704	60.3	متوسطة

يتضح من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور مدى وضوح تطبيق السياسة المالية تراوحت ما بين (2.54- 3.21)، واشتملت على (9) فقرات كان مستوى الموافقة عليها متوسطاً، حيث جاءت فقرة "توجه السلطة تطبيق سياساتها المالية من خلال أنشطة وزارة المالية الفلسطينية" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.21) وبنسبة مئوية (64.2%) وبتقدير متوسط، تلاها الفقرة "تتحكم وزارة المالية الفلسطينية في تطبيق السياسات المالية المتفق عليها" بالمرتبة الثانية

بمتوسط حسابي قدره (3.19) وبنسبة مئوية (63.8%)، تلاها الفقرة "تركز السلطة على شمولية سياساتها المالية لجميع مناحي الاقتصادية والاجتماعية" بمتوسط حسابي قدره (3.16) وبنسبة مئوية (63.2%)، واشتمل المحور على فقرة واحدة فقط كان مستوى الموافقة عليها قليلاً، حيث جاءت فقرة "أعدت اجندة السياسات المالية من خلال عملية تشاركية شاملة من قبل الوزارات الفلسطينية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.54) وبنسبة مئوية (50.8%) وبتقدير قليل، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور مدى وضوح تطبيق السياسة المالية (3.01) وبنسبة مئوية (60.3%) وبتقدير متوسط، وهذا يدل على ان مدى وضوح تطبيق السياسة المالية كان متوسطاً اعتماداً على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

4.3.2 نتائج السؤال الثاني

ما مدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية؟
للإجابة عن السؤال الدراسة الثاني اشتملت محور الدراسة الثاني على (10) فقرات مختلفة لقياس مدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية من وجهة نظر العينة التي شملتها الدراسة، وحُسبت التكرارات والمتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة المتعلقة بإجابات العينة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني المتعلق بمدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
11	تراعي السياسات المالية المتفق على تطبيقها الاستراتيجية السياسية والاقتصادية الخاصة بالسلطة	.242	1.059	.844	قليلة
12	تهتم الاستراتيجية السياسية والاقتصادية في تحقيق جوانب التنمية والاصلاح المتفق على تطبيقها ضمن السياسات المالية	2.95	119.	59	متوسطة
13	تراعي الاستراتيجية السياسية والاقتصادية صعوبة الحصول على التمويل وتوفير الموارد المالية في تطبيقها تتماشى السياسات المالية مع قدرات وزارة المالية والتقلبات الحاصلة في توفير الدعم المالي لتطبيق أنشطتها	.492	5021.	.849	قليلة
14	تتوافق السياسات المالية مع الخطط المالية الموضوعه في سبيل تحقيق الأهداف الخاصة بالاستراتيجية السياسية والاقتصادية	.302	.905	46	قليلة
15	تعمل السلطة على توفير الامكانيات الممكنة لتسهيل تطبيق السياسات المعلنة وبالتالي تحقيق استراتيجياتها المالية والاقتصادية	.352	.961	47	قليلة
16	تحقق السياسات المالية المتفق عليها الأهداف قصيرة المدى والمتفق عليها ضمن الخطط الاستراتيجية يتم تتبع جميع الأنشطة والأعمال المتفق على انجازها للتأكد من صلاحياتها وتطابقها مع الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية	55.2	.853	51	قليلة
17	تهتم وزارة المالية بمراجعة جميع الأنشطة المرتبطة بالسياسات المالية للتأكد من توافقها مع الاستراتيجيات المتفق على تنفيذها على المدى البعيد	33.2	.954	.646	قليلة
18	تعد وزارة المالية المسؤول الرئيسي عن تطبيق السياسات المالية ضمن الاستراتيجيات المالية والاقتصادية الموضوعه	97.2	1.108	.855	متوسط
19	مدى توافق السياسات المالية مع الاستراتيجية السياسية والاقتصادية	803.	1.107	.661	متوسطة
20	مدى توافق السياسات المالية مع الاستراتيجية السياسية والاقتصادية	823.	786.	.665	متوسطة
	مدى توافق السياسات المالية مع الاستراتيجية السياسية والاقتصادية	2.63	8170.	52.7	متوسطة

يتضح من الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور الدراسة الثاني المتعلق بمدى توافق السياسات المالية مع الاستراتيجية السياسية والاقتصادية قد تراوحت ما بين (2.24-3.28)، واشتملت على (3) فقرات كان مستوى الموافقة عليها متوسطاً، حيث جاءت فقرة "تعد وزارة المالية المسؤول الرئيسي عن تطبيق السياسات المالية ضمن الاستراتيجيات المالية والاقتصادية الموضوعة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.28) وبنسبة مئوية (65.6%) وبتقدير متوسط، وفقرة "تهتم وزارة المالية بمراجعة جميع الأنشطة المرتبطة بالسياسات المالية للتأكد من توافقها مع الاستراتيجيات المتفق على تنفيذها على المدى البعيد" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.08) وبنسبة مئوية (61.6%)، تلاها الفقرة "تهتم الاستراتيجية السياسية والاقتصادية في تحقيق جوانب التنمية والإصلاح المتفق على تطبيقها ضمن السياسات المالية" بمتوسط حسابي (2.95) وبنسبة مئوية (59%)، واشتمل المحور على (6) فقرات كان مستوى الموافقة عليها قليلاً، حيث جاءت فقرة "تعمل السلطة على توفير الامكانيات الممكنة لتسهيل تطبيق السياسات المعلنة وبالتالي تحقيق استراتيجياتها المالية والاقتصادية" الأعلى بينها بمتوسط حسابي بلغ (2.55) وبنسبة مئوية (51%) وبتقدير قليل، تلاها الفقرة "تراعي الاستراتيجية السياسية والاقتصادية صعوبة الحصول على التمويل وتوفير الموارد المالية في تطبيقها" بمتوسط حسابي بلغ (2.49) وبنسبة مئوية (49.8%) وبتقدير قليل اعتماداً على إجابات عينة الدراسة، بينما جاءت الفقرة "تراعي السياسات المالية المتفق على تطبيقها الاستراتيجية السياسية والاقتصادية الخاصة بالسلطة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.24) وبنسبة مئوية بلغت (44.8%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور مدى توافق السياسات المالية مع الاستراتيجية السياسية والاقتصادية (2.63) وبنسبة مئوية (52.7%) وبتقدير متوسط، وهذا يدل على أن مدى توافق السياسات المالية مع الاستراتيجية السياسية والاقتصادية كان متوسطاً اعتماداً على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

4.3.3 نتائج السؤال الثالث

ما مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة؟

للإجابة عن السؤال الدراسة الثالث اشتملت محور الدراسة الثاني على (10) فقرات مختلفة لقياس مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة من وجهة نظر العينة التي شملتها الدراسة، وحُسبت التكرارات والمتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة المتعلقة بإجابات العينة، وكانت النتائج كما في الجدول (6) في ملحق (د).

ويتضح من الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة قد تراوحت ما بين (2.45-3.29)، واشتملت المحور على (7) فقرات كان مستوى الموافقة عليها متوسطاً، حيث جاءت فقرة "اهتمت جميع الحكومات اللاحقة بحكومة الدكتور سلام فياض في تطبيق النهج السياسي والاقتصادي الجديد" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.29) وبنسبة مئوية (62.2%) وبتقدير متوسط، وفقرة "تظهر اختلافات واضحة باهتمام الحكومات المتعاقبة بتطبيق الاستراتيجيات المالية والاقتصادية" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.11) وبنسبة مئوية (62.2%)، تلاها الفقرة "اعتمدت جميع للحكومات المتعاقبة أسس واضحة في سياساتها المالية والاقتصادية" بمتوسط حسابي (3.09) وبنسبة مئوية (61.8%)، واشتمل المحور على (3) فقرات كان مستوى الموافقة عليها قليلاً، حيث جاءت فقرة "سعت جميع الحكومات الى تطبيق الاستراتيجية السياسية ضمن الامكانيات المادية المتاحة لها في ظل جميع التحديات التي واجهتها" الأعلى بينها بمتوسط حسابي بلغ (2.58) وبنسبة مئوية (51.6%) وبتقدير قليل، تلاها الفقرة "توافقت السياسات المالية المتبعة من قبل الحكومات مع الاستراتيجيات المالية والاقتصادية المتفق عليها في خطة التنمية والاصلاح" بمتوسط حسابي بلغ (2.48) وبنسبة مئوية (49.6%) وبتقدير قليل، بينما جاءت الفقرة "التزمت حكومة الدكتور الحمد لله

بتطبيق سياسات مالية متشابهة مع الوزارات التي سبقتها" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.45) وبنسبة مئوية بلغت (49%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة (2.84) وبنسبة مئوية (56.8%) وبتقدير متوسط، وهذا يدل على ان مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلن كان متوسطاً اعتماداً على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

4.3.4 نتائج السؤال الرابع

ما هي التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية؟

للإجابة عن السؤال الدراسة الرابع اشتملت محور الدراسة الرابع على (10) فقرات مختلفة لقياس التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية من وجهة نظر العينة التي شملتها الدراسة، وحُسبت التكرارات والمتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة المتعلقة بإجابات العينة، وكانت النتائج كما في الجدول (7) في الملحق (د).

ويتضح من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية قد تراوحت ما بين (2.82-3.72)، واشتملت على (3) فقرات كان مستوى الموافقة عليها كبيراً، حيث جاءت فقرة "تمثل النفقات الحكومية المرتفعة عائقاً واضحاً في تطبيق السياسات المالية المتفقة مع الاستراتيجية المالية للسلطة الفلسطينية" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.72) وبنسبة مئوية (74.4%) وبتقدير كبير، تلاها الفقرة "تهتم وزارة المالية في البحث عن طرق وأساليب يمكن من خلالها التخفيف من التحديات التي تواجهها" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.54) وبنسبة مئوية (70.8%) وبتقدير كبير، تلاها الفقرة "تواجه وزارة المالية العديد من التحديات التي تشكل عقبات واضحة في تطبيقها لسياساتها المالية" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (3.44) وبنسبة مئوية (68.8%) وبتقدير كبير، واشتمل المحور على (7) فقرات كان

مستوى الموافقة عليها متوسطاً، حيث جاءت الفقرة "تسعى وزارة المالية الى توفير الدعم المالي الكامل لضمان تطبيقها لسياساتها المالية" الأعلى بينها بمتوسط حسابي بلغ (3.39) وبنسبة مئوية (67.8%) وبتقدير متوسط، تلاها الفقرة "عملت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة على توفير الدعم المالي بكافة الطرق بهدف تطبيق السياسات المالية وتخفيف العقبات والتحديات" بمتوسط حسابي بلغ (3.34) وبنسبة مئوية (66.8%) وبتقدير متوسط، تلاها الفقرة "تشكل الايرادات المنذبذبة عائقاً واضحاً في طريق تطبيق السياسات المالية والاقتصادية" في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.33) وبنسبة مئوية (66.6%) وبتقدير متوسط، بينما جاءت الفقرة "تراعي وزارة المالية الفلسطينية التحديات الممكنة عند وضعها لسياساتها المالية" في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.82) وبنسبة مئوية (56.4%) وبتقدير متوسط. وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور (3.28) وبنسبة مئوية (65.6%) وبتقدير متوسط، وهذا يدل على ان نسبة الموافقة كانت متوسطة على فقرات التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية اعتماداً على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

وبهدف التوصل الى النتائج الكلية المتعلقة بمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية اعتماداً على اجابات العينة التي شملتها الدراسة حُسبت التكرارات والمتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة المتعلقة بإجابات عينة المعلمين والمديرين، والجدول (8) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب لمحاور الدراسة ككل مرتبة تنازلياً.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة والدرجة الكلية مرتبة تنازلياً

رقم البعء	الرتبة	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	2	مدى وضوح تطبيق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية	3.01	0.704	60.3	متوسطة
2	4	مدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية	2.63	8170.	52.7	متوسطة
3	3	مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة	2.84	0.685	56.8	متوسطة
4	1	التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية	33.	5860.	66	متوسطة
		الدرجة الكلية	42.9	6800.	58.9	متوسطة

يتضح من الجدول (8) أن التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية كانت كبيرة وبالمرتبة الأولى إذ بلغ المتوسط الحسابي عليها (3.3) وبنسبة مئوية (66%) وبتقدير كبير، تلاها مدى وضوح تطبيق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.01) وبنسبة مئوية (60.3%) وبتقدير متوسط، تلاها مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.84) وبتقدير متوسط حسابي (56.8%) وبتقدير متوسط، وأقلها كان مدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية بمتوسط حسابي بلغ (2.63) وبنسبة مئوية (52.7%). وفيما يتعلق بالدرجة الكلية المتعلقة بمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية اعتماداً على محاور الدراسة مجتمعة فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.94) وبنسبة مئوية (58.9%) وبتقدير متوسط، مما يدل على مستوى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية كانت متوسطة اعتماداً على إجابات عينة الدراسة.

وفي الحقيقة لا يمكن إصدار حكم دقيق على مستويات محاور توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية إذا اعتمدنا فقط على المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية والمجالات، فهذا الحكم لا يأخذ بعين الاعتبار الانحرافات المعيارية، والكفيل بتقدير مستويات مجالات مقياس المحاور المذكورة جميعها والدرجة الكلية بشكل دقيق اعتماداً على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية هو اختبارات لعينة واحدة (One Sample T-Test) لعينة الدراسة؛ إذ يستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين متوسط العينة عند كل محور من محاور الأداة ودرجتها الكلية ومتوسط المجتمع النظري، وكون المقياس المتبع هو ليكرت الخماسي، فيمكن اعتبار متوسط المجتمع القيمة (3) لأنها تفصل ما بين التقديرات المرتفعة والمنخفضة، وعليه تمّ مقارنة متوسط العينة مع القيمة المحكيّة (3)، والجدول (9) يبيّن ذلك.

جدول (9)

نتائج اختبارات لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لمقياس محاور الاستبانة المتعلقة بدراسة مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية

الرقم	المجالات	العينة		درجات الحرية	مستوى الدلالة
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
1	مدى وضوح تطبيق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية	0.704	3.01	58	*0.000
2	مدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية	8170.	2.63	58	*0.000
3	مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة	0.685	2.84	58	*0.000
4	التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية	5860.	33.	58	*0.000

يتضح من نتائج الجدول (9) وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط العينة لمحاور والدرجة الكلية ولصالح متوسطات العينة، فقد جاءت جميع قيم (ت) دالة إحصائية وموجبة وهذا يعني أنّ محاور مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية والدرجة الكلية لدى عينة الدراسة كانت مرتفعة وبشكلٍ دالٍ إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن أهمية أو قيمة محاور مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية من وجهة نظر الموظفين والموظفات في وزارة المالية الفلسطينية والذين شملتهم الدراسة والتي كانت تقديراتها جميعها متوسطة.

4.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين في مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير الجنس.

ومن أجل الإجابة عن الفرضية الأولى، وتحديد الفروق تبعاً لمتغير الجنس، استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test)، ونتائج الجدول (10) في ملحق (د) تبين ذلك.

يتضح من الجدول (10) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تبعاً لمتغير الجنس كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.088)، وبالتالي نقبل صحة الفرضية الصفرية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين في مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير الجنس"، كما أشارت النتائج الواردة بالجدول الى عدم وجود فروق إحصائية أيضاً في محاور الدراسة

الثاني والرابع حيث كان مستوى الدلالة فيهما (0.281) و (0.259) على التوالي، بينما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في محور الدراسة الأول والثالث حيث بلغ مستوى الدلالة فيها (0.001) و (0.009) وهي أقل من المستوى المحدد في الفرضية ($\alpha=0.05$) وبالتالي يوجد فروق إحصائية فيها تبعاً لمتغير الجنس.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين في مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير العمر.

ومن أجل فحص الفرضية الثانية، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير العمر، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير العمر. والجدولان (11) و(12) في الملحق (د) يبينان ذلك.

ويتضح من خلال الجدول (11) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (12) في الملحق (د) يوضح ذلك.

ويتضح من الجدول (12) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تبعاً لمتغير العمر كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.639)، وبالتالي نقبل صحة الفرضية الصفرية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين في مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير العمر"، كما أشارت النتائج الواردة بالجدول الى عدم وجود فروق إحصائية أيضاً في محاور الدراسة الأول والثاني والرابع حيث كان مستوى الدلالة فيهما (0.534) و (0.722) و (0.666) على التوالي،

بينما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في محور الدراسة الثالث حيث بلغ مستوى الدلالة فيها (0.011) وهي أقل من المستوى المحدد في الفرضية ($\alpha=0.05$) وبالتالي يوجد فروق إحصائية فيها تبعاً لمتغير العمر.

النتائج المرتبطة بالفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين في مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير مكان السكن.

ومن أجل فحص الفرضية الثالثة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير مكان السكن، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير مكان السكن. والجدولان (13) و (14) في الملحق (د) يبينان ذلك.

ويتضح من خلال الجدول (13) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (14) في الملحق (د) يوضح ذلك.

ويتضح من الجدول (14) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تبعاً لمتغير مكان السكن كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.724)، وبالتالي نقبل صحة الفرضية الصفرية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين في مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير مكان السكن"، كما أشارت النتائج الواردة بالجدول الى عدم وجود فروق إحصائية أيضاً في محور الدراسة الثاني حيث بلغ مستوى الدلالة فيه (0.233)، بينما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في محور الدراسة الأول والثالث والرابع حيث بلغ مستوى الدلالة فيها (0.026) و (0.040) و (0.020)

وهي أقل من المستوى المحدد في الفرضية ($\alpha=0.05$) وبالتالي يوجد فروق إحصائية فيها تبعاً لمتغير مكان السكن.

النتائج المرتبطة بالفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين في مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ومن أجل فحص الفرضية الرابعة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. والجدولان (15) و (16) في الملحق (د) يبينان ذلك.

ويتضح من خلال الجدول (15) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (16) في الملحق (د) يوضح ذلك.

ويتضح من الجدول (16) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.619)، وبالتالي نقبل صحة الفرضية الصفرية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين في مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير المؤهل العلمي" كما أشارت النتائج الواردة بالجدول الى عدم وجود فروق إحصائية أيضاً في محور الدراسة الأول والثاني والرابع حيث بلغ مستوى الدلالة فيه (0.544) و (0.699) و (0.656) على التوالي، بينما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في محور الدراسة الثالث حيث بلغ مستوى

الدلالة فيها (0.021) وهي أقل من المستوى المحدد في الفرضية ($\alpha=0.05$) وبالتالي يوجد فروق إحصائية فيها تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

4.5 النتائج المرتبطة بأداة الدراسة الثانية (المقابلة)

بعد إجراء الباحث لمجموعة من المقابلات مع عينة ممثلة لمجتمع الدراسة التي تكونت من مدراء بعض الدوائر والوزارات الفلسطينية، والتي اشتملت على خمس مقابلات بهدف استطلاع رأيهم حول مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية وفيما يلي الأسئلة التي تم طرحها على عينة الدراسة وتحليل اجاباتها عنها والتي كانت كما يلي:

السؤال الأول: هل تتبع السلطة الفلسطينية سياسة مالية واضحة؟

أشارت إجابات عينة الدراسة الى ان وجود سياسة مالية واضحة خاصة بالسلطة الفلسطينية لا بد ان ترتبط بوجود استقرار سياسي واقتصادي ضمن المناطق التابعة لها، وفي ظل غياب ذلك فإن من الواضح عدم وجود سياسة مالية واضحة تعتمد عليها، وذلك بسبب تقييد السلطة بالاتفاقيات المالية مثل اتفاقية باريس الاقتصادية وارتباطها بالجانب الإسرائيلي، الى جانب ان إيرادات السلطة الفلسطينية تعتمد بصورة مباشرة على المساعدات الدولية والإيرادات العامة فقط.

بينما تتبع السلطة الفلسطينية سياسة مالية فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات ولكن بصورة غير منتظمة وتابعة بشكل رئيسي للسياسات الخاصة بالجانب الإسرائيلي، وبالتالي تأثرت بصورة سلبية نتيجة توزيعها بطريقة غير عادلة، مما أثر على جوانب التطوير والاستقرار الاقتصادي الفلسطيني بصورة كبيرة.

في حين أشارت بعض الاجابات الى ان السلطة الفلسطينية اعتمدت في بعض الأحيان على سياسة مالية واضحة من خلال الأنظمة والقوانين التي تتبعها الدولة الفلسطينية في تيسير شؤونها ومعاملتها

الاقتصادية، الا ان وجود الكثير من المعوقات والتحديات حال دون وضوحها للمواطنين أو بيان تأثيرها بصورة حقيقية على ارض الواقع الفلسطيني، الا ان هذه السياسات المالية التي ظهرت في بعض مؤسسات السلطة الفلسطينية قد تعرضت لبعض التجاوزات التي أثرت في تطبيق السياسات المعلنة.

السؤال الثاني: ما مدى توافق السياسات المالية المختلفة لدى الحكومات الفلسطينية المتعددة مع الاستراتيجيات السياسية الفلسطينية؟

أكدت اجابات عينة الدراسة على ان التوافق ما بين السياسات المالية المختلفة لدى الحكومات الفلسطينية المتعددة كان ضعيفاً جداً مع الاستراتيجيات السياسية، ويعود ذلك الى الاستراتيجية السياسية الفلسطينية متغيرة ومتقلبة ومرتبطة بصورة كبيرة بالوضع الخارجي المحيط بها، كما ان كل حكومة تأتي تقوم بإلغاء قرارات الحكومة التي سبقتها أو تعدل عليها، مما يعني غياب الاستراتيجية السياسية المالية الواضحة.

في حين اشارت بعض الاجابات الى ان للحكومات الفلسطينية المتتابعة والتي تسلمت زمام الأمور في الدولة الفلسطينية استراتيجيات متوافقة مع السياسة العامة للدولة مع الاحتفاظ بألية التطبيق لكل حكومة تبعاً للظروف التي كانت محيطة بها.

السؤال الثالث: كيف تؤثر السياسات المالية التي تهتم السلطة الفلسطينية بتنفيذها ومتابعتها وتوفير التمويل الخاص بها في تحقيق الاستراتيجيات السياسية للسلطة الفلسطينية؟

اشارت اجابات عينة الدراسة الى ان السياسة المالية الفلسطينية في ظل الظروف الحالية تعمل على تحقيق أهداف مرحلية فقط ولا ترتبط بالاستراتيجية السياسية الفلسطينية بصورة مباشرة، وذلك بسبب غياب وجود سياسات مالية محددة لدى السلطة الفلسطينية، فلا يوجد استراتيجية سياسية واضحة المعالم للسلطة، فهي تقوم بتسديد التزاماتها ونفاقتها من الإيرادات التي تحصل عليها بشكل رئيسي من

المقاصة الإسرائيلية أو المساعدات التي تقدمها بعض الدول المانحة لها، والتي تتركز جميعها في النفقات التشغيلية والرواتب والبنى التحتية والمشاريع العامة بشكل اساسي.

بينما أكدت بعض الاجابات على ان صرف موازنة الدولة يتم اعتماداً على البنود والبرامج المعدة لها، والتي تتماشى مع الاتفاقيات السياسية الموضوعة، وذلك من خلال توفير الايرادات الخاصة بالوزارات التي لها اهداف استراتيجية محددة تخدم السياسة العامة مثل وزارة الصحة، التربية والتعليم، المالية وغيرها من الوزارات الفلسطينية المختلفة، وذلك بهدف دعم صمود هذه الوزارات والقائمين عليها لتحقيق أهداف التنمية المطلوبة للشعب والسلطة الفلسطينية.

السؤال الرابع: هل السياسة المالية المتبعة خلال السنوات الماضية متوافقة مع الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية المعلنة للسلطة؟

أظهرت اجابات عينة الدراسة حول مدى توافق السياسة المالية المتبعة خلال السنوات الماضية مع الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية المعلنة من قبل السلطة بأنه لا يوجد توافق بين الاستراتيجيات السياسية والسياسات المالية للسلطة، ويعود السبب في ضعف التوافق أو غيابه في الكثير من الأحيان الى مجموعة من الاسباب التي ترتبط بالظروف الحالية التي تعاني منها السلطة في ظل الأوضاع الاقتصادية المتراجعة بالاضافة الى ممارسات وضغوط الاحتلال والتي تظهر في اقتطاع اموال المقاصة وغيرها من الأساليب التي تتبعها لتؤثر في مدى قدرة السلطة الفلسطينية على تطبيق سياساتها المالية المعلنة.

بينما اشارت بعض الاجابات الأخرى الى انه يوجد بعض التوافق بين السياسات المالية المتبعة والاستراتيجيات السياسية والاقتصادية المعلنة للسلطة الفلسطينية نوعاً ما، ولكن يوجد العديد من الفروقات في تطبيقها في ظل الحكومات الفلسطينية المتعاقبة والظروف التي ارتبطت بكل منها.

السؤال الخامس: ما أهم التحديات التي تواجه وزارة المالية في ظل تطبيق السياسات المالية المختلفة

المتفق عليها ضمن الخطط والاستراتيجيات السياسية الفلسطينية؟

أكدت اجابات عينة الدراسة على تعدد التحديات التي تواجه وزارة المالية الفلسطينية والتي تمنعها من تطبيق السياسات المالية المتفق عليها، ويعود ذلك الى مجموعة من التحديات التي يمكننا عرضها كما يلي:

1. وجود عجز مالي كبير ومستمر في موازنة السلطة وخاصة في جانب الإيرادات الفلسطينية التي يتم من خلالها تغطية النفقات المتعددة من خلالها.
2. مصادر التمويل الضعيفة، الى جانب النفقات المرتفعة والتي تشكل الرواتب الجزء الأكبر منها.
3. ارتباط الاقتصاد الفلسطيني واعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي.
4. عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على المعابر والحدود.
5. عدم قدرة السلطة على فرض سيادتها في الضفة الغربية وقطاع غزة في آن واحد.
6. ضعف وتوقف المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية.
7. عدم وجود مشاريع استثمارية فلسطينية مباشرة يمكنها التحكم بالاقتصاد الفلسطيني ودعمه وتقويته.
8. التذبذب الواضح والانقطاع المستمر في اموال المقاصة التي يحولها الجانب الإسرائيلي للسلطة الفلسطينية.

السؤال السادس: ما مدى تأثير هذه الظروف والأوضاع على طبيعة السياسات المالية وكيفية

مواجهتها للتحديات والعقبات التي تواجهها في ظل الاحتلال الإسرائيلي؟

أشارت اجابات عينة الدراسة الى ان الأوضاع السائدة وجود الاحتلال الإسرائيلي يؤثر بشكل قوي وسلبى على السياسة المالية للسلطة الفلسطينية، وخاصة في ظل اعتماد السلطة على مبالغ المقاصة والتي تتحكم بها اسرائيلي بصورة مباشرة، وعدم وجود بنية تحتية اقتصادية فلسطينية يمكنها الاعتماد

عليها كالموانئ البحرية أو البرية في ظل السيطرة الإسرائيلية على جميع المناطق الحساسة والمهمة للجانب الفلسطيني.

كما أكدت اجابات عينة الدراسة على ان الظروف والأوضاع الفلسطينية الحالية تمنع السلطة من تحقيق سياساتها، مما يعني انه يجب عليها تعديلها بما يتناسب مع الحقائق المفروضة على ارض الواقع، كما انه لا يوجد آلية واضحة لمواجهة هذه الظروف أو الأوضاع سوى اللجوء الى المحاكم الدولية لمحاولة انتزاع السيادة على المعابر والحدود الخاصة بالجانب الفلسطيني اعتماداً على الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، بالإضافة الى ضرورة العمل على اصدار عملية فلسطينية لكي يصبح الاقتصاد الفلسطيني قادراً على الاستغناء عن الاقتصاد الإسرائيلي.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

يتناول هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التي هدفت الى معرفة مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية، وتم ذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها المختلفة، والتي تناولت مجموعة من المحاور المختلفة المتعلقة بمدى وضوح تطبيق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية، ومدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية، ومدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة، بالإضافة الى التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية، والتعرف على أثر متغيرات الدراسة التي تناولتها (الجنس، العمر، مكان السكن، والمؤهل العلمي) على مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية.

وتم التوصل الى نتائج الدراسة من خلال الاجابة عن السؤال الرئيسي لها بالإضافة الى فحص اربع فرضيات متعلقة بموضوع الدراسة، وذلك من خلال الاجابة عنها بواسطة تحليل أداتي الدراسة (الاستبانة، المقابلة) كما ورد في الفصل الرابع.

5.1 مناقشة نتائج الدراسة

5.1.1 مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي

ما مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها وأهدافها السياسية لدى الحكومات الفلسطينية المتعددة في ظل التبعية للإحتلال الإسرائيلي من ناحية، وما مدى تأثير هذه الظروف والأوضاع على طبيعة السياسات المالية وكيفية مواجهتها للتحديات والعقبات التي ترتبط بهذه السياسات من ناحية أخرى؟

أوضحت النتائج الواردة في الجدول (11) أن التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية كانت كبيرة وبالمرتبة الأولى إذ بلغ المتوسط الحسابي عليها (3.3) ونسبة مئوية (66%) وبتقدير كبير، تلاها مدى وضوح تطبيق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.01) ونسبة مئوية (60.3%) وبتقدير متوسط، تلاها مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.84) وبمتوسط حسابي (56.8%) وبتقدير متوسط، وأقلها كان مدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية بمتوسط حسابي بلغ (2.63) ونسبة مئوية (52.7%). وفيما يتعلق بالدرجة الكلية المتعلقة بمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية اعتماداً على محاور الدراسة مجتمعة فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.94) ونسبة مئوية (58.9%) وبتقدير متوسط، مما يدل على مستوى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية كانت متوسطة اعتماداً على إجابات عينة الدراسة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة الى المعوقات والتحديات الكبيرة التي يفرضها الواقع على السلطة الفلسطينية، فهناك الكثير من الأسباب التي أدت الى منها من القيام بتطبيق سياساتها المالية بصورة صحيحة وكما تم الاتفاق عليها، بالإضافة الى التحديات المرتبطة بالوضع الداخلي الفلسطيني في ظل غياب استراتيجية فلسطينية واضحة.

ومن خلال دراسة محاور الدراسة المتعددة بينت النتائج بأن جميع درجات المجالات كانت متوسطة، حيث حصل المحور الأول المتعلق بمدى وضوح تطبيق السياسة المالية على نسبة موافقة بلغت 60.3%، حيث أظهرت نتائج الدراسة ان السلطة توجه تطبيق سياساتها المالية من خلال أنشطة وزارة المالية الفلسطينية، وتتحكم وزارة المالية الفلسطينية في تطبيق السياسات المالية المنفق عليها، بالإضافة الى ان السلطة الفلسطينية تركز على شمولية سياساتها المالية لجميع مناحي الاقتصادية والاجتماعية.

اما فيما يتعلق بنتائج الدراسة المتعلقة بمحور الدراسة الثاني والمتعلق بمدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية قد حصلت على نسبة موافقة 52.7%، حيث أظهرت النتائج ان وزارة المالية الفلسطينية تعد المسؤول الرئيسي عن تطبيق السياسات المالية ضمن الاستراتيجيات المالية والاقتصادية الموضوعة، كما تهتم وزارة المالية بمراجعة جميع الأنشطة المرتبطة بالسياسات المالية للتأكد من توافقها مع الاستراتيجيات المتفق على تنفيذها على المدى البعيد، وتهتم الاستراتيجية السياسية والاقتصادية في تحقيق جوانب التنمية والاصلاح المتفق على تطبيقها ضمن السياسات المالية.

وفي محور مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة أشارت النتائج الى نسبة الموافقة عليها كما أجابت عينة الدراسة قد بلغت 56.8%، فأظهرت النتائج ان جميع الحكومات اللاحقة بحكومة الدكتور سلام فياض اهتمت في تطبيق النهج السياسي والاقتصادي الجديد، كما تظهر اختلافات واضحة باهتمام الحكومات المتعاقبة بتطبيق الاستراتيجيات المالية والاقتصادية، بالإضافة الى ان جميع للحكومات المتعاقبة اعتمدت أسس واضحة في سياساتها المالية والاقتصادية.

وأوضحت نتائج الدراسة ايضاً التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية، فقد حصل هذا المحور على درجة موافقة متوسطة للفقرات التي شملها، حيث وصلت نسبة الموافقة عليها 66%، وأظهرت النتائج النفقات الحكومية المرتفعة تمثل عائقاً واضحاً في تطبيق السياسات المالية المتفق مع الاستراتيجية المالية للسلطة الفلسطينية، كما تهتم وزارة المالية في البحث عن طرق وأساليب يمكن من خلالها التخفيف من التحديات التي تواجهها، بالإضافة الى ان وزارة المالية تواجه العديد من التحديات التي تشكل عقبات واضحة في تطبيقها لسياساتها المالية.

بالإضافة الى ذلك أشارت النتائج التي وردت الجدول (9) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط العينة لمحاور والدرجة الكلية ولصالح متوسطات العينة، فقد جاءت جميع قيم

(ت) دالة إحصائية وموجبة وهذا يعني أنّ محاور مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية والدرجة الكلية لدى عينة الدراسة كانت مرتفعة وبشكلٍ دالٍ إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن أهمية أو قيمة محاور مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية من وجهة نظر الموظفين والموظفات في وزارة المالية الفلسطينية والذين شملتهم الدراسة والتي كانت تقديراتها جميعها متوسطة.

5.1.2 مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى ونصها: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين في مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير الجنس.

أشارت النتائج الواردة في الجدول (10) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تبعاً لمتغير الجنس كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي نقبل صحة الفرضية الصفرية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين في مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير الجنس"، كما أشارت النتائج الواردة بالجدول الى عدم وجود فروق إحصائية أيضاً في محاور الدراسة الثاني والرابع، بينما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في محور الدراسة الأول والثالث وبالتالي يوجد فروق إحصائية فيها تبعاً لمتغير الجنس.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية ونصها: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين في مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير العمر.

أشارت النتائج الواردة في الجدول (12) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تبعاً لمتغير العمر كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي نقبل صحة الفرضية الصفرية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين في مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير العمر"، كما أشارت النتائج الواردة بالجدول الى عدم وجود فروق إحصائية أيضاً في محاور الدراسة الأول والثاني والرابع، بينما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في محور الدراسة الثالث وبالتالي يوجد فروق إحصائية فيها تبعاً لمتغير العمر.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة ونصها: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين في مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير مكان السكن.

أكدت النتائج الواردة في الجدول (14) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تبعاً لمتغير مكان السكن كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي نقبل صحة الفرضية الصفرية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين في مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير مكان السكن"، كما أشارت النتائج الواردة بالجدول الى عدم وجود فروق إحصائية أيضاً في محور الدراسة الثاني، بينما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في محور الدراسة الأول والثالث والرابع وبالتالي يوجد فروق إحصائية فيها تبعاً لمتغير مكان السكن.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة ونصها: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين في مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

أكدت النتائج الواردة في الجدول (16) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) وبالتالي نقبل صحة الفرضية الصفرية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين في مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير المؤهل العلمي" كما أشارت النتائج الواردة بالجدول الى عدم وجود فروق إحصائية أيضاً في محور الدراسة الأول والثاني والرابع، بينما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في محور الدراسة الثالث وبالتالي يوجد فروق إحصائية فيها تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

5.2 التوصيات

بناء على النتائج التي توصل لها الباحث من خلال الدراسة توصي بما يلي:

1. تشكيل لجنة خاصة لوضع خطط استراتيجية ومالية واضحة المعالم تتعلق بأهدافها وسياساتها المختلفة، وتقديم تفاصيل مستمرة عن الأوضاع المالية والاقتصادية التي تمر بها.
2. ضرورة قيام السلطة الفلسطينية لتوفير موارد مالية جديدة لتمويل نفقاتها وتقليل اعتمادها على أموال المقاصة الفلسطينية والعمل على توفير مصادر دخل أخرى لها، أو العمل على ضمان استلامها لمستحقاتها المالية من الجانب الإسرائيلي بطريقة مضمونة وبرعاية أطراف دولية خاصة.

3. العمل على وضع لجنة مشتركة قادرة على صياغة استراتيجيات وسياسات مالية واضحة بهدف دراستها والعمل على تطبيقها، بالإضافة الى مراجعتها باستمرار لتبقى قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة.
4. العمل على ضرورة توفير الدعم المادي من خلال تبني السلطة الفلسطينية لمجموعة من المشاريع العامة القادرة على زيادة ايراداتها العامة والتقليل من اعتمادها على المساعدات الخارجية.
5. ضرورة تنظيم العديد من الدراسات الخاصة بتوضيح نفقات السلطة الفلسطينية وايراداتها وتقديم دراسات مالية تحليلية يمكن الاعتماد عليها في صياغة السياسات المالية للحكومات الفلسطينية بما يتناسب مع موازنتها والأوضاع الاقتصادية المرتبطة بها.

المراجع العلمية

المراجع العربية

1. أبو السعود، محمد فوزي (2004). "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية للنشر، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.
2. احمد، عبد الرحمن يسري (2003). "تطور الفكر الاقتصادي"، الدار الجامعية لطباعة والنشر، الإسكندرية.
3. جميل، مسيف (2020). "الإنفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانيات العملية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.
4. الحسيني، عبد الكريم (2010). "الصهيونية الغرب والمقدس والسياسة"، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة.
5. خلف، صلاح (2016). "فلسطيني بلا هوية"، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.
6. الشامي، سلام (2014). "دور الاقتصادي المالية في تحقيق الأمن الاقتصادي العراقي للسنوات 1990-2011"، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق.
7. الصايغ، يزيد (2002). "الكفاح المسلح والبحث عن دولة"، الطبعة 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
8. عبد الرازق، عمر (2004). "السياسة المالية الفلسطينية"، معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنمية - رام الله.

9. عبد الرزاق، عمر (2016). "تقييم السياسات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية"، معهد الأبحاث والدراسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس، رام الله.
10. عقر، محمد عبد المنعم (1999). "الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
11. علاونة، عاطف (2014). "نشأة المالية العامة الفلسطينية وتطورها -قراءة معاصرة-. دار الشروق للتوزيع والنشر، رام الله وعمان.
12. الفلاح، بلال (2018). "تقييم كفاءة سوق العمل الفلسطيني"، معهد أبحاث الدراسات الفلسطينية (ماس)، رام الله.
13. القيسي، محمد (2015). "مراجعة القرارات بقوانين الصادة في الشأن الاقتصادي بين عامي 2007-2014" المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله.
14. مطر، كامل (2007). "المالية العامة والتشريع الضريبي"، جامعة فلسطين التقنية، طولكرم.
15. النجفي، حسن (1997). "القاموس الاقتصادي"، بغداد.
16. النقيب، فضل (2003). "واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية- الاسرائيلية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.
17. هنطش، ابراهيم (2012). "سبل زيادة حصة المنتجات المحلية في الأسواق المحلية والخارجية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله.
18. وزارة المالية الفلسطينية (2016). "بلاغ الموازنة العامة: تعليمات إعداد الموازنة العامة 2006-2018".

الرسائل الجامعية

1. خليفة، محمد جبر (2005). "منظمة التحرير الفلسطينية: مشروع ثورية تحررية ام مشروع كيانى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله.
2. دراوسي، مسعود (2006). "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
3. صالح، محمد (2007). "العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
4. الطويل، هاني (2014). "محددات عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني والسياسات الاقتصادية الملائمة"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
5. الطويل، هاني (2014). "محددات عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني والسياسات الاقتصادية الملائمة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2014.
6. عثمان، شادي (2014). "دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004.
7. الغلبان، أمين (2019). "الاستراتيجيات الفلسطينية واثرها على الاحتلال الإسرائيلي (1988-2014)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

المجلات والتقارير

1. آمان (2011). "التهرب الضريبي"، حالة دراسية، سلسلة تقارير (34)، مركز المناصرة والإرشاد القانونيين والائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، رام الله.

2. الحسيني، كريمة (2018). *لدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي*، "كلية التجارة وإدارة الأعمال- جامعة حلوان، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 1، مصر.
3. سامي، يوسف (2011). *المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية (1967-1993)*، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1، غزة.
4. النفار، سليم (2010). *المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الثابت والمتحول*، مجلة سياسات، العدد 12، معهد السياسات العامة، رام الله.

المراجع الإلكترونية

1. عوض، علا (2018). "أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2018"، مركز الإحصاء الفلسطيني، تاريخ الدخول: 2021/5/2، عبر الرابط الإلكتروني <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3340>

الملاحق

ملحق (أ) أداة الدراسة الاولى (المقابلة)

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية

المقابلة

الأخوة والأخوات ...

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بدراسة حول "مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية. يرجى من حضرتكم الاجابة عن الأسئلة التالية ضمن مقابلة خاصة لإنجاز رسالة الماجستير، ويحيطك الباحث علماً بأن هذه البيانات ستحاط بالسرية التامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مع جزيل الشكر والاحترام لتعاونكم

الباحث احمد العيساوي

1. هل تتبع السلطة الفلسطينية سياسة مالية واضحة؟
2. ما مدى توافق السياسات المالية المختلفة لدى الحكومات الفلسطينية المتعددة مع الاستراتيجيات السياسية الفلسطينية؟
3. كيف تؤثر السياسات المالية التي تهتم السلطة الفلسطينية بتنفيذها ومتابعتها وتوفير التمويل الخاص بها في تحقيق الاستراتيجيات السياسية للسلطة الفلسطينية؟
4. هل السياسة المالية المتبعة خلال السنوات الماضية متوافقة مع الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية المعلنة للسلطة؟
5. ما هي أهم التحديات التي تواجه وزارة المالية في ظل تطبيق السياسات المالية المختلفة المتفق عليها ضمن الخطط والاستراتيجيات السياسية الفلسطينية؟
6. ما مدى تأثير هذه الظروف والاضاع على طبيعة السياسات المالية وكيفية مواجهتها للتحديات والعقبات التي تواجهها في ظل الاحتلال الإسرائيلي؟

ملحق (ب) أداة الدراسة الاولى (الاستبانة)

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
برنامج التخطيط والتنمية السياسية

الاستبانة

الأخوة والأخوات ...

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بدراسة حول "مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية. يرجى من حضرتكم الاجابة عن الأسئلة التالية ضمن مقابلة خاصة لإنجاز رسالة الماجستير، ويحيطك الباحث علماً بأن هذه البيانات ستحاط بالسرية التامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مع جزيل الشكر والاحترام لتعاونكم

الباحث احمد العيساوي

القسم الأول: يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب لرأيك:

الجنس:

() ذكر () انثى

العمر:

() أقل من 25 سنة () من 26 - 35 سنة

() من 36 - 45 سنة () أكثر من 46 سنة

مكان السكن:

() مدينة () قرية () مخيم

المؤهل العلمي:

() ثانوية عامة فأقل () دبلوم () بكالوريوس

() ماجستير () دكتوراه

القسم الثاني: يرجى الإجابة على أسئلة هذا القسم بوضع إشارة × في المكان المخصص الذي تراه

مناسبا

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	نادراً	أحياناً	مطلقاً
المحور الأول: مدى وضوح تطبيق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية						
1	تتبع السلطة سياسية مالية معلنة ومتفق عليها					
2	تركز السلطة على شمولية سياساتها المالية لجميع مناحي المناحي الاقتصادية والاجتماعية					
3	توجه السلطة تطبيق سياساتها المالية من خلال أنشطة وزارة المالية الفلسطينية					
4	تتحكم وزارة المالية الفلسطينية في تطبيق السياسات المالية المتفق عليها					
5	أعدت اجندة السياسات المالية من خلال عملية تشاركية شاملة من قبل الوزارات الفلسطينية					
6	تعمل السلطة جاهدة من خلال سياساتها المالية وبرامجها على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني					
7	تستخدم الوزارات والمؤسسات الحكومية أجندة السياسات المالية كنقطة لانطلاقها وتطبيق أنشطتها					
8	تراعي السياسات المالية الأولويات في تحقيق الأهداف المتفق عليها في المجالات السياسية					
9	تتدخل السلطة التنفيذية (رئاسة السلطة) في السياسات المالية للسلطة					
10	تقوم أسس السياسات المالية المتبعة على خطة الإصلاح والتنمية الموضوعية من قبل السلطة الفلسطينية					
المحور الثاني: مدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية						
11	تراعي السياسات المالية المتفق على تطبيقها الاستراتيجية السياسية والاقتصادية الخاصة بالسلطة الفلسطينية					

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	نادراً	أحياناً	مطلقاً
12	تهتم الاستراتيجية السياسية والاقتصادية في تحقيق جوانب التنمية والاصلاح المتفق على تطبيقها ضمن السياسات المالية					
13	تراعي الاستراتيجية السياسية والاقتصادية صعوبة الحصول على التمويل وتوفير الموارد المالية في تطبيقها					
14	تتماشى السياسات المالية مع قدرات وزارة المالية والتقلبات الحاصلة في توفير الدعم المالي لتطبيق أنشطتها					
15	تتوافق السياسات المالية مع الخطط المالية الموضوعة في سبيل تحقيق الأهداف الخاصة بالاستراتيجية السياسية والاقتصادية					
16	تعمل السلطة على توفير الامكانيات الممكنة لتسهيل تطبيق السياسات المعلنة وبالتالي تحقيق استراتيجياتها المالية والاقتصادية					
17	تحقق السياسات المالية المتفق عليها الأهداف قصيرة المدى والمتفق عليها ضمن الخطط الاستراتيجية					
18	يتم تتبع جميع الأنشطة والأعمال المتفق على انجازها للتأكد من صلاحياتها وتطبيقها مع الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية					
19	تهتم وزارة المالية بمراجعة جميع الأنشطة المرتبطة بالسياسات المالية للتأكد من توافقها مع الاستراتيجيات المتفق على تنفيذها على المدى البعيد					
20	تعد وزارة المالية المسؤول الرئيسي عن تطبيق السياسات المالية ضمن الاستراتيجيات المالية والاقتصادية الموضوعة					
النمط الثالث: مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة						

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	نادراً	أحياناً	مطلقاً
21	تختلف السياسات المالية للحكومات المتعاقبة باختلاف الاستراتيجيات الخاصة بكل منها					
22	اعتمدت جميع للحكومات المتعاقبة أسس محددة في سياساتها المالية والاقتصادية					
23	عملت الحكومات المتعاقبة على وضع السياسات المالية التي تتوافق مع الخطة الاستراتيجية العامة المتفق عليها					
24	يوجد فساد او سوء في الإدارة المالية الخاصة بالحكومات الفلسطينية					
25	كانت رئاسة الوزراء برئاسة الدكتور سلام فياض من أكثر الوزارات التي أثرت في تطبيق السياسات المالية والاقتصادية					
26	اهتمت جميع الحكومات اللاحقة بحكومة الدكتور سلام فياض في تطبيق النهج السياسي والاقتصادي الذي تم وضعه					
27	التزمت حكومة الدكتور الحمد لله بتطبيق سياسات مالية متشابهة مع الوزارات التي سبقتها					
28	تظهر اختلافات واضحة باهتمام الحكومات المتعاقبة بتطبيق الاستراتيجيات المالية والاقتصادية					
29	توافقت السياسات المالية المتبعة من قبل الحكومات مع الاستراتيجيات المالية والاقتصادية المتفق عليها في خطة التنمية والاصلاح					
30	سعت جميع الحكومات الى تطبيق الاستراتيجية ضمن الامكانيات المادية المتاحة لها في ظل جميع التحديات التي واجهتها					
النظ الرابع: التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية						
31	تواجه وزارة المالية العديد من التحديات التي تشكل عقبات واضحة في تطبيقها لسياساتها المالية					

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	نادراً	أحياناً	مطلقاً
32	تراعي وزارة المالية الفلسطينية التحديات الممكنة عند وضعها لسياساتها المالية					
33	تفضل وزارة المالية اتباع السياسات المالية المضمونة والابتعاد عن تطبيق الأنشطة الإصلاحية والتنمية في حال وجود تحديات مالية					
34	تسعى وزارة المالية الى توفير الدعم المالي الكامل لضمان تطبيقها لسياساتها المالية					
35	تشكل شروط الدول المانحة على السلطة الفلسطينية تحدياً واضحاً امام تحقيق سياساتها المالية المتفق عليها					
36	تعتبر مشكلة أموال المقاصة الفلسطينية من اكبر العوائق التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية واستراتيجياتها المختلفة					
37	تشكل الإيرادات المتذبذبة عائقاً واضحاً في طريق تطبيق السياسات المالية والاقتصادية					
38	تمثل النفقات الحكومية المرتفعة عائقاً واضحاً في تطبيق السياسات المالية المنفقة مع الاستراتيجية المالية للسلطة الفلسطينية					
39	عملت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة على توفير الدعم المالي بكافة الطرق بهدف تطبيق السياسات المالية وتخفيف العقوبات والتحديات					
40	تهتم وزارة المالية في البحث عن طرق وأساليب يمكن من خلالها التخفيف من التحديات التي تواجهها					

شكراً جزيلاً

ملحق (ج) أسماء المحكمين لأداتي الدراسة

المسمى الوظيفي	الإسم
محاضر في جامعة النجاح الوطنية	د. حسين الاحمد
محاضر في جامعة النجاح الوطنية	د. فريد أبو ضهير

ملحق (د) الجداول

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث والمتعلق بمدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
21	تختلف السياسات المالية للحكومات المتعاقبة باختلاف الاستراتيجيات الخاصة بكل منها	063.	.986	2.61	متوسطة
22	اعتمدت جميع للحكومات المتعاقبة أسس واضحة في سياساتها المالية والاقتصادية	093.	1.073	8.61	متوسطة
23	عملت الحكومات المتعاقبة على وضع السياسات المالية التي تتوافق مع الخطة الاستراتيجية العامة المتفق عليها	81.2	1.024	2.56	متوسطة
24	يوجد فساد أو سوء في الإدارة المالية لبعض الحكومات الفلسطينية	66.2	1.011	2.53	متوسطة
25	كانت رئاسة الوزراء برئاسة الدكتور سلام فياض من أكثر الوزارات التي طبقت السياسات المالية والاقتصادية جديدة	78.2	1.007	.457	متوسطة
26	اهتمت جميع الحكومات اللاحقة بحكومة الدكتور سلام فياض في تطبيق النهج السياسي والاقتصادي الجديد	293.	1.027	65.8	متوسطة
27	التزمت حكومة الدكتور الحمد لله بتطبيق سياسات مالية متشابهة مع الوزارات التي سبقتها	45.2	1.107	49	قليلة
28	تظهر اختلافات واضحة باهتمام الحكومات المتعاقبة بتطبيق الاستراتيجيات المالية والاقتصادية	3.11	1.052	62.2	متوسطة
29	توافقت السياسات المالية المتبعة من قبل الحكومات مع الاستراتيجيات المالية والاقتصادية المتفق عليها في خطة التنمية والاصلاح	.482	.998	.649	قليلة
30	سعت جميع الحكومات الى تطبيق الاستراتيجية السياسية ضمن الامكانيات المادية المتاحة لها في ظل جميع التحديات التي واجهتها	85.2	.868	.651	قليلة
	مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية	2.84	0.685	56.8	متوسطة

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع والمتعلق بالتحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
31	تواجه وزارة المالية العديد من التحديات التي تشكل عقبات واضحة في تطبيقها لسياساتها المالية	3.44	.990	68.8	كبيرة
32	تراعي وزارة المالية الفلسطينية التحديات الممكنة عند وضعها لسياساتها المالية	2.82	1.091	56.4	متوسطة
33	تفضل وزارة المالية اتباع السياسات المالية المضمونة والابتعاد عن تطبيق الأنشطة الاصلاحية والتنمية في حال وجود تحديات مالية	3.30	.942	66	متوسطة
34	تسعى وزارة المالية الى توفير الدعم المالي الكامل لضمان تطبيقها لسياساتها المالية	3.39	1.058	67.8	متوسطة
35	تهتم وزارة المالية بتطبيق البنود الاستراتيجية الخاصة بالسياسية المالية العامة في ظل جميع التحديات	3.11	.950	62.2	متوسطة
36	تعتبر مشكلة أموال المقاصة الفلسطينية من اكبر العوائق التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية واستراتيجياتها المختلفة	3.02	1.044	60.4	متوسطة
37	تشكل الإيرادات المتذبذبة عائقاً واضحاً في طريق تطبيق السياسات المالية والاقتصادية	3.33	.987	66.6	متوسطة
38	تمثل النفقات الحكومية المرتفعة عائقاً واضحاً في تطبيق السياسات المالية المتفككة مع الاستراتيجية المالية للسلطة الفلسطينية	3.72	1.039	74.4	كبيرة
39	عملت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة على توفير الدعم المالي بكافة الطرق بهدف تطبيق السياسات المالية وتخفيف العقبات والتحديات	3.34	.956	66.8	متوسطة
40	تهتم وزارة المالية في البحث عن طرق وأساليب يمكن من خلالها التخفيف من التحديات التي تواجهها	3.54	.906	70.8	كبيرة
	التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية	33.	5860.	66	متوسطة

جدول (10)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير الجنس.

المحور	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
مدى وضوح تطبيق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية	ذكر	47	2.83	.898	11.48	.001
	أنثى	13	3.05	.653		
مدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية	ذكر	47	2.99	.559	1.12	.281
	أنثى	13	2.89	.509		
مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة	ذكر	47	3.09	.782	6.98	.009
	أنثى	13	2.79	.661		
التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية	ذكر	47	3.41	.673	1.22	.259
	أنثى	13	2.47	.984		
الدرجة الكلية	ذكر	47	2.77	.451	2.93	.078
	أنثى	13	3.11	.859		

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير العمر.

المحور	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى وضوح تطبيق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية	أقل من 25 سنة	2	3.28	.673
	من 26-35 سنة	33	3.22	.723
	من 36-45 سنة	21	2.88	.877
	أكثر من 46 سنة	4	2.39	.668
المجموع	60	42.9	6800.	
مدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية	أقل من 25 سنة	2	3.01	.508
	من 26-35 سنة	33	3.02	.535
	من 36-45 سنة	21	2.59	.783
	أكثر من 46 سنة	4	3.17	.478
المجموع	60	42.9	6800.	
مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة	أقل من 25 سنة	2	3.11	.755
	من 26-35 سنة	33	3.05	.693
	من 36-45 سنة	21	2.77	.801
	أكثر من 46 سنة	4	2.81	.625
المجموع	60	42.9	6800.	
التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية	أقل من 25 سنة	2	2.95	.519
	من 26-35 سنة	33	2.89	.775
	من 36-45 سنة	21	3.11	.632
	أكثر من 46 سنة	4	2.81	.802
المجموع	60	42.9	6800.	
الدرجة الكلية	أقل من 25 سنة	2	3.05	.748
	من 26-35 سنة	33	3.15	.603
	من 36-45 سنة	21	2.82	.873
	أكثر من 46 سنة	4	2.74	.333
المجموع	60	42.9	6800.	

جدول (12)

نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير العمر.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.625	2	.312		
داخل المجموعات	159.047	58	.497	.628	.534
المجموع	159.671	59			
بين المجموعات	.175	2	.087		
داخل المجموعات	85.881	58	.268	.326	.722
المجموع	86.056	59			
بين المجموعات	4.206	2	2.103		
داخل المجموعات	146.879	58	.459	4.582	.011
المجموع	151.085	59			
بين المجموعات	.283	2	.141		
داخل المجموعات	111.083	58	.347	.407	.666
المجموع	111.366	59			
بين المجموعات	.130	2	.065		
داخل المجموعات	46.486	58	.145	.448	.639
المجموع	46.617	59			

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير مكان السكن.

المحور	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى وضوح تطبيق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية	مدينة	36	2.48	.673
	قرية	22	3.22	.723
	مخيم	2	3.12	.668
	المجموع	60	42.9	6800.
مدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية	مدينة	36	2.70	.508
	قرية	22	2.74	.535
	مخيم	2	3.37	.478
	المجموع	60	42.9	6800.
مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة	مدينة	36	3.11	.755
	قرية	22	3.05	.693
	مخيم	2	2.66	.625
	المجموع	60	42.9	6800.
التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية	مدينة	36	3.07	.519
	قرية	22	2.74	.575
	مخيم	2	3.01	.632
	المجموع	60	42.9	6800.
الدرجة الكلية	مدينة	36	3.01	.348
	قرية	22	2.74	.403
	مخيم	2	3.07	.333
	المجموع	60	42.9	6800.

جدول (14)

نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير مكان السكن.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
مدى وضوح تطبيق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية	4.557	2	1.519		
بين المجموعات					
داخل المجموعات	155.114	58	.486	3.124	.026
المجموع	159.671	59			
مدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية	1.145	2	.382		
بين المجموعات					
داخل المجموعات	84.910	58	.266	1.434	.233
المجموع	86.056	59			
مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة	3.885	2	1.295		
بين المجموعات					
داخل المجموعات	147.201	58	.461	2.806	.040
المجموع	151.085	59			
التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية	3.384	2	1.128		
بين المجموعات					
داخل المجموعات	107.982	58	.339	3.332	.020
المجموع	111.366	59			
الدرجة الكلية	.192	2	.064		
بين المجموعات					
داخل المجموعات	46.424	58	.146	.441	.724
المجموع	46.617	59			

جدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

المحور	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى وضوح تطبيق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية	دبلوم	1	2.68	.673
	بكالوريوس	39	3.02	.723
	دراسات عليا	20	3.12	.668
	المجموع	60	42.9	6800.
مدى توافق السياسات المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية	دبلوم	1	3.21	.708
	بكالوريوس	39	2.84	.635
	دراسات عليا	20	2.77	.478
	المجموع	60	42.9	6800.
مدى تحقيق الاستراتيجيات المالية للحكومات المتعاقبة اعتماداً على سياساتها المالية المعلنة	دبلوم	1	2.73	.755
	بكالوريوس	39	3.11	.793
	دراسات عليا	20	2.98	.625
	المجموع	60	42.9	6800.
التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية	دبلوم	1	3.09	.619
	بكالوريوس	39	2.86	.875
	مخيم	20	2.87	.632
	المجموع	60	42.9	6800.
الدرجة الكلية	دبلوم	1	3.25	.748
	بكالوريوس	39	2.65	.603
	دراسات عليا	20	2.92	.833
	المجموع	60	42.9	6800.

جدول (16)

نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لمدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.625	2	.312		
داخل المجموعات	159.047	58	.497	87.6	.445
المجموع	159.671	59			
بين المجموعات	.175	2	.087		
داخل المجموعات	85.881	58	.268	34.3	.699
المجموع	86.056	59			
بين المجموعات	4.206	2	2.103		
داخل المجموعات	146.879	58	.459	904.5	.120
المجموع	151.085	59			
بين المجموعات	.283	2	15.1		
داخل المجموعات	111.083	58	73.3	72.4	.656
المجموع	111.366	59			
بين المجموعات	.130	2	.065		
داخل المجموعات	46.486	58	53.1	51.4	.916
المجموع	46.617	59			



**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**THE EXTENT TO WHICH THE FINANTIAL
POLICY OF THE PALESTINIAN AUTHORITY
IS CONSISTANT WITH ITS POLITICAL
(2007-2018)**

**By
Ahmad Abdel Jalil Ali Issawi**

**Supervisors
Dr. Othman Othman**

**This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree
of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-
Najah National University, Nablus, Palestine.**

2022

**THE EXTENT TO WHICH THE FINANTIAL POLICY OF THE
PALESTINIAN AUTHORITY IS CONSISTANT WITH ITS POLITICAL
(2007-2018)**

**By
Ahmad Abdel Jalil Ali Issawi
Supervisors
Dr. Othman Othman**

Abstract

This study aimed to determine the extent to which the financial policy of the Palestinian Authority is compatible with its political strategy in the period between 1995-2018, by identifying a set of external and internal determinants affecting the Palestinian economic and political reality in light of a specific procedural and legal environment, in addition to determining the validity of the political strategy. In which the Palestinian Authority operates in light of the political, economic and social goals that it seeks to achieve through its financial policy.

In order to reach the results of the study, the researcher relied on both the descriptive analytical approach through the use of the first study tool (interview), and the statistical method through the use of the statistical analysis of the second study tool (questionnaire), by focusing on the case study method that extended during the time period (1995- 2018), where the researcher selected a random sample consisting of (60) male and female employees of the Palestinian Ministry of Finance, in addition to preparing (5) interviews with a group of individuals familiar with the subject of the study in order to benefit from their opinions and thus answer the study's questions and hypotheses.

The results of the study indicated the clarity of the application of the Palestinian financial policy, as the results of the study showed that the Palestinian Authority directs the implementation of its financial policies through the activities of the Palestinian Ministry of Finance, and the Palestinian Ministry of Finance controls the implementation of the agreed financial policies, in addition to the fact that the financial policies of the Palestinian Authority are moderately compatible with its strategies. Political and economic, and clear differences emerged in the interest of successive governments in the application of financial and economic strategies, and the results of

the study also indicated the existence of a set of challenges facing the Ministry of Finance in implementing its financial policies, which constitute clear obstacles in their compatibility with its political strategy.

Based on the results of the study, the researcher presented a set of recommendations, which stipulated the need for Palestinian governments to develop clear plans related to their financial objectives and policies, and to provide continuous details about the financial and economic conditions they are going through, and the need for the Palestinian Authority to reduce its dependence on Palestinian clearing funds and work to provide resources. In addition to the need to work on setting up a joint committee capable of formulating clear financial strategies and policies with the aim of studying them and working on their implementation, in addition to reviewing them constantly to remain able to face contemporary challenges, and work on the need to provide material support through the Palestinian Authority's adoption of a set of public projects capable of increasing its public revenues and reducing its dependence on foreign aid.

Keywords: Consensus; Fiscal Policy; Palestinian Authority; Political and Economic.